التكريم من دون الاحتواء
مستقبل «الحشد الشعبي» في العراق

مايكل نايتس، حمدي مالك، أيمن جواد التميمي

مقدمة

النتائج الرئيسية

"لا بدّ من تكريم «الحشد الشعبي» واحتوائه".

- شخصية حكومية عراقية رفيعة المستوى في مقابلة مع أحد الكتاب، بغداد، صيف عام 2019

بينما سعت العديد من الدراسات إلى شرح ظاهرة «الحشد الشعبي» («الحشد»)، يملأ هذا التقرير فجوة أساسية من خلال النظر بعمقٍ كبيرٍ إلى هذه القوّات كمؤسسة عسكرية. إنه ليس معجماً جغرافيّاً شاملاً لمجموعة تلو الأخرى من الوحدات الفرعية في «الحشد الشعبي»، على الرغم من ترابط قدر كبير من البيانات الخاصة بالوحدات طوال فترة الدراسة. وبدلاً من ذلك ، يُقصَد من هذه الدراسة أن تكون بمثابة تمهيدٍ لأي وكالة دولية أو عراقية تفكّر في برامج تُعنى بـ «الحشد الشعبي» لإصلاح قطاع الأمن أو نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. والخطوة الأولى في تطوير برامج فعّالة من هذا النوع لهذه القوات هي الحصول على رؤية واضحة عن هذه المؤسسة والقلق المحيط بها. ويتطلّب إصلاح «الحشد الشعبي» فهماً آليّاً دقيقاً لهذه القوات كمؤسسة. وفي عام 2019، قال أحد السياسيين العراقيين الرفيعي المستوى لأحد الكتّاب إنّ «الحشد الشعبي» بحاجة إلى "التكريم والاحتواء". وتختتم هذه الدراسة بأفكارٍ تتعلّق بما يمكن وما يجب القيام به للحفاظ على الجوانب الإيجابية لـ «الحشد الشعبي» مع التقليل من الجوانب السلبية إلى أدنى حد.

أُنجِزت الدراسة على مدى فترة طويلة شهدت توحيداً كبيراً لقوة «الحشد الشعبي» على يد نائب رئيسها، أبو مهدي المهندس، الذي قُتل في غارة جوّيّة أمريكية في 3 كانون الثاني/يناير 2020، إلى جانب راعيه من «الحرس الثوري الإسلامي الإيراني»، قاسم سليماني. وتمّ تحديث هذه الدراسة بالكامل لتعكس مقتل المهندس وسليماني، بما في ذلك الاحتمال الكبير بأن يتم تفكيك قاعدة قوة المهندس من قبل قواعد القوى الرئيسية في «منظمة بدر» - أي هادي العامري، وأبو علي البصري، وأبو منتظر الحسيني، ومحمد سالم الغبان، وقاسم الأعرجي - وأيضاً من قبل «كتائب حزب الله»، و«عصائب أهل الحق»، و«سرايا السلام»، وفصائل أصغر حجماً من «الحشد الشعبي». وكانت "نواة المهندس"، في جوهرها، مركز ثقلٍ قويٍّ يتألّف من رجلٍ موثوقٍ وفعّالٍ (المهندس)، يدعمه اللاعب الأكثر ديناميكية في النظام الإيراني (سليماني). ولن تكون إعادة بناء هذا النوع من مركز الثقل في قلب «الحشد الشعبي» عمليةً سهلةً أو سريعةً، وسرعان ما سيتحرّك أولئك الذين استاءوا من قوة المهندس لسحق قاعدته. ويمكن أن يتم دفع هذه الفصائل في الوقت المناسب نحو التماسك من

خلال ظهور قائدٍ جديدٍ، أو من خلال التهديد بتسريح «الحشد الشعبي»، أو خفض ميزانيته أو تنظيمه. وتسعى هذه الدراسة إلى توفير أساس قيّم ومناسب التوقيت لفهم كيفية تطوّر «الحشد الشعبي» في غياب كلٍّ من المهندس وسليماني.

ملخّص الجزء الأول: القاعدة القانونية والتنظيمية لـ «الحشد الشعبي»

كما يشير التقرير، يستند «الحشد الشعبي» حالياً إلى إطارٍ تنظيميٍّ ضعيفٍ منطقيّاً، يصل إلى أقل من عشرين صفحة من القوانين الخاصة بـ «الحشد» والأوامر الديوانية [التنفيذية] المُعلَنة للجمهور ومراسيم مجلس الوزراء. وتتغير هذه النظرة إذا طبّق العراق تشريعات قائمة مثل "قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم 3 لسنة 2010" أو "قانون العقوبات العسكري رقم 19 لعام 2007".

تتواجد بنية تنظيمية شاملة لـ «الحشد الشعبي» على الورق، على الرغم من أن العديد من عناصرها بالٍ وقليل الموارد في الواقع. فأصبحت وظائف «الحشد الشعبي» الأكثر حساسية وأهمية - المالية، والاستخبارات، والشؤون الداخلية، والتلقين الديني، وبعض الأسلحة الثقيلة - مفرطة في المركزيّة تحت حُكم الزعيم الرئيسي الراحل لهذه القوات أبو مهدي المهندس. وفي غضون ذلك، بقيَت قوات عمليات «الحشد الشعبي» مقسّمة ضمن إمارات وإقطاعيات محلّيّة شبيهة بالميليشيات. وفي عام 2019، أصبح "الأمر الديواني رقم 331" يشكّل الجهد الأوّل لإنشاء بنية هرميّة لأي تعقيد كان لقوات «الحشد الشعبي»، وهذا الجهد هو فقط في بدايته. وليس من الواضح تماماً ما إذا كان "الأمر الديواني رقم 331" سيتم تنفيذه بالكامل في أي وقت.

إن «الحشد الشعبي» هو منظّمة شابّة وديناميكية ومشكَّلة جزئيّاً، تشمل كلّاً من هيئتها المدنية في مكتب رئيس الوزراء («هيئة الحشد الشعبي») وقوّاتها المسلّحة الميدانية («قوات الحشد الشعبي»). وهي غير متجانسة في تكوينها الفصائلي، ومع ذلك يمكن القول أيضاً إنها أصبحت أكثر مركزية إلى حد ما في قادة من فصيل واحد مدعوم من «الحرس الثوري الإيراني» - هو «كتائب حزب الله» - وحلفائه المقرّبين. ومن الأمور المبتذلة المتعلّقة بـ «الحشد الشعبي» هي أنه غير متجانس وغير وحدوي، وهذا صحيحٌ إلى حدٍّ ما، لكنّه يمكن أن يُخفي واقع أنّ بنية «هيئة الحشد الشعبي» قد وفّرت آليّةً تَمكن من خلالها المهندس وحلفاؤه من تعزيز قوتهم بشدّة بحلول أواخر عام 2019. كما أنّ معسكر المهندس كان يهيمن في وقت وفاته على القوة القتالية للألوية القتالية المرقمة التابعة لـ «الحشد الشعبي».

ملخص الجزء الثاني: حقوق أعضاء «الحشد الشعبي» وواجباتهم

يبحث هذا الجزء من الدراسة في حقوق وواجبات أفراد «الحشد الشعبي» كأعضاء في قوّات الأمن العراقية. ويرفض المدافعون عن «الحشد الشعبي» كمؤسسة أمنيّة منفصلة الفكرة بأنّ «الحشد الشعبي» هو ميليشيا أو مجموعة من الميليشيات (المحظورة بموجب الدستور)، وبدلاً من ذلك يشيرون إلى أنّ سلسلةً من الأوامر الديوانية، ومراسيم مجلس الوزراء، وقانون «الحشد الشعبي» تحدّد هذه المنظّمة كجزءٍ رسميٍّ من قوّات الأمن. ومن خلال تبنّي وجهة النظر هذه والإشارة إلى أنّ «الحشد الشعبي» مشمول قانونيّاً بنفس التشريع التنفيذي الذي يغطّي كافة قوات الأمن العراقية الأخرى، تتساءل الدراسة عما إذا ما كان أعضاء «الحشد الشعبي» يحصلون حاليّاً على حقوقهم، وما إذا كانوا على النحو نفسه يفون بالتزاماتهم حالياً كأعضاء في قوات الأمن.

تشير تغطية التقرير لحقوق أعضاء «الحشد الشعبي» وامتيازاتهم أولاً إلى الصعوبة التاريخية المتمثلة في تحديد من يخدم بالضبط في «الحشد الشعبي» في أيّ وقتٍ معيّن. وإلى أن يتم تحديد عضوية «الحشد الشعبي» بشكل جيد وثابت وشفاف، فإن أي تدقيق لسلوك أعضائه سيكون صعباً. وإذا تمّ الشروع بعمليات تدقيق شاملة وعند إجرائها، فيجب أن تتم من قبل هيئة مستقلّة وليس «الحشد الشعبي» بنفسه. ويشير القسم الخاص بحقوق الخدمة العسكرية والتقاعد العسكري إلى أنّ أفراد «الحشد الشعبي» تمتّعوا ببعض المزايا على قوات الأمن النظامية بسبب الافتقار إلى التنظيم والانضباط، لكنّ هؤلاء الأعضاء عانوا أيضاً من انخفاض الأجور، وشهدوا المزيد من التدريب والمعدّاتٍ الأقلّ تطوّراً، ودعماً لوجستيّاً وحياتيّاً محدوداً جدّاً. إن «الحشد الشعبي» بحاجة ماسّة إلى الطابع الاحترافي، كما أن عموم جنوده هم من بين أكثر القوات التي تعاني من نقص الخدمة في البنية الدفاعية العراقية.

على الجانب الآخر من المقياس، لا يفي «الحشد الشعبي» بالعديد من متطلبات العضوية في قوات الأمن العراقية. وتم إعفاء قوّات «الحشد الشعبي» منذ تأسيسها من معظم مسؤوليات الجنود الآخرين وقوّات مكافحة الإرهاب وضباط الشرطة أو واجباتهم أو التزاماتهم. ويتمتع «الحشد الشعبي» بثقافة عسكرية مختلفة عن ثقافة الجيش العراقي، أو "جهاز مكافحة الإرهاب"، أو "الشرطة الاتّحادية". فهو يبدو ويتصرّف كميليشيا. ويشير تاريخ بعض عناصر «الحشد الشعبي» إلى انتهاكهم الصارخ لمنع أعضاء قوات الأمن من ممارسة الأنشطة السياسية. والأخطر من ذلك، أنّ «الحشد الشعبي» يتمتّع بسجلٍّ ضعيفٍ من الانضباط العسكري وتاريخٍ طويلٍ فعلاً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين العراقيين والانخراط في أنشطة خارجية غير مصرح بها في سوريا. ومؤخّراً، شارك «الحشد الشعبي» بشكلٍ بارزٍ في هجمات مميتة على محتجّين مدنيّين عزل في مناطق ذات غالبية شيعية مثل بغداد وجنوب العراق. وإذ ضبطَ «الحشد الشعبي» انتهاكاته الخاصة دون رقابة، فقد أصبح يشكّل سلطةً قانونيّةً في حد ذاته.

ملخّص الجزء الثالث: القيادة والسيطرة والعمليات في «الحشد الشعبي»

يطرح هذا الجزء من الدراسة هذيْن السؤاليْن الأساسييْن: من الذي يقود «الحشد الشعبي» ويسيطر عليه، وما هي الأدوار والمهام التي ينفّذها «الحشد الشعبي» حاليّاً على الأرض في العراق؟ فيما يتعلق بمسألة القيادة والسيطرة، من الواضح أن الحكومة العراقية - بما فيها رئيس الوزراء، الذي يحمل لقب القائد العام للقوات المسلحة - تفتقر تاريخيّاً إلى قبضة قوية على قوات «الحشد الشعبي». وتتمتع قيادة «الحشد الشعبي» بسجل حافل في تشغيل نظامٍ موازٍ للقيادة والسيطرة يمكنه رفض الأوامر القانونية الصادرة عن رئيس الوزراء، وذلك يتجاوز سلطاته بانتظام، وبشكل شبه دائم. وتتصرّف قيادة «الحشد الشعبي» كدولة موازية: فهي تدير نظاماً قضائيّاً موازياً وسجوناً موازية، واقتصاداً موازياً غير شرعي، وجهداً حربيّاً موازياً يقوّض وحدة القيادة عبر جميع قوات الأمن العراقية.

من ناحية السيطرة العملياتية والتكتيكية والعمليات المحلّيّة، يضم «الحشد الشعبي» ثلاثة أنواع رئيسية من الوحدات. الأولى هي وحدات «الحشد الشعبي» المحلّيّة التي يتم تجنيدها محلّيّاً وتخدم فقط في مناطقها الأصلية. والفئة الثانية هي وحدات «الحشد الشعبي» "المزروعة"، التي يتمّ تجنيدها غالباً في جنوب العراق، ولكنها استقرت وادّعت أن بعض مواقع العمليات في شمال وغرب العراق هي من مجالٍ اختصاصها. والنوع الأخير هو وحدة «الحشد الشعبي» "السائبة"، التي غالباً ما تضم الميليشيات المدعومة من إيران التي كانت قائمة قبل

عام 2014. وترسل هذه الوحدات السائبة كتائب إلى جميع مناطق العراق (وسوريا) تقريباً كما تشاء، وغالباً ما تؤدي مهام خاصة أو تدرّب ألويةً أصغر حجماً من «الحشد الشعبي» وتقدّم المشورة لها. وفي ظلّ غياب هدف صريح أو أي توجيهات بشأن الأدوار والمهام، يتصرّف قادة «الحشد الشعبي» إلى حدٍّ كبير كما يشاؤون، مما يؤكد الحاجة إلى إنشاء أدوار ومهام محددة لـ «الحشد الشعبي».

أولويات سياسات الولايات المتحدة والتحالف المتعلّقة بـ «الحشد الشعبي»

يتوخّى قسم المشورة المتعلق بالسياسات أن يكون مفيداً لجميع شركاء العراق الدوليين ولا يتبنى نظرة أمريكية محددة. والهدف من ذلك هو تحديد قضايا الإجماع - داخل العراق وخارجه - والتي تمثّل الثمرة الأسهل منالاً لجهود الإصلاح، وكذلك التمييز بين القضايا الأكثر شائكة الطويلة المدى التي يجب معالجتها لاحقاً.

يتناول قسم السياسات ثلاث نقاط أساسية. أوّلاً، يجب تجميد نموّ «الحشد الشعبي». وإذا لم يتمّ ذلك، فهناك خطر من إمكانية تطوّر الجوانب السلبية لـ «الحشد الشعبي» بسرعة كبيرة تتجاوز القدرة على صدّها من خلال عملية تدريجية لإصلاح قطاع الأمن. يجب عدم السماح للجهات الفاعلة السلبية داخل «الحشد الشعبي» بإنشاء وقائع جديدة على الأرض. وفي هذه المرحلة، يبقى كلٌّ من عمل «الحشد الشعبي» وميزانيته وبنيته التحتية المؤسسية محدوداً، وينبغي أن تكون الأولوية هي تجميده عند هذا المستوى من أجل الحفاظ على خيارات العراق طوال عملية إصلاح قطاع الأمن التي تمتد من خمس إلى عشر سنوات.

ثانياً، حالياً ليس الوقت المناسب - ليس لمصالح الولايات المتحدة أو التحالف ولا للمصالح العراقية - لمحاولة حل القضايا الكبرى المحيطة بـ «الحشد الشعبي» بشكلٍ كامل أو اتّخاذ قرارات رئيسية. فبسبب التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، وإسرائيل وإيران، وبسبب عدم الاستقرار العراقي المحلي، يحتاج الأمر إلى مرور المزيد من الوقت لكي تصبح القضايا أقلّ حساسيةً ولتشجيع النقاش المنطقي حول مستقبل «الحشد الشعبي». فالواقع هو أنه لا يوجد بديلٍ قابلٍ للتطبيق سياسيّاً لنهج يتّسم بالتطوّر والصبر بل الحازم. يجب أن تقوم السياسات الدولية بشأن العراق على الواقع.

ثالثاً، من المهم أن تتوصل غالبية الجهات الفاعلة العراقية والدولية إلى توافق في الآراء حول القضيتين الرئيسيتين اللتيْن تواجهان «الحشد الشعبي». الأولى هي القضية الأطول مدى المتعلّقة بالكفاءات والوظائف الأساسية والأدوار والمهام، التي يمكن من خلالها تطبيع القوة وإضفاء الطابع المهني عليها وترشيدها. والقضية الثانية، بنفس القدر من الأهمّية، هي الإمساك بزمام الأمور التي لحقت بـ «الحشد الشعبي» في الفترة 2014-2019، بقيادة أبو مهدي المهندس و«كتائب حزب الله» ومؤيديهم الإيرانيين. ووفَّر مقتل المهندس فرصةً. فبالإمكان التصدّي للمركزية المفرطة للسلطة تحت حُكم زمرة ضيّقة من قادة «الحشد الشعبي» إذا عَمِلَ كلٌّ من الحكومة العراقية والحوزة العلمية (المؤسسة الدينية الشيعية) والجهات الفاعلة الدولية معاً لتمكين نصيرٍ ما وحمايته وتأمين الموارد له لقيادة مشروع إصلاح «الحشد الشعبي».

توصيات مفصّلة لإصلاح قطاع الأمن

تشير الأقسام السابقة إلى أنّ الوقت ليس مناسباً بالتأكيد لمتابعة مقاربات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فيما يتعلق بـ «الحشد الشعبي»، في حين أن الوقت قد حان بدلاً من ذلك لجهود إصلاح قطاع الأمن. ففي السنوات المقبلة، قد يتم ترشيد الموارد والأدوار المخصصة حاليّاً لـ «الحشد الشعبي» وإعادة توزيعها، لكن

على العراق أن يمرّ أوّلاً بعدد من المراحل المؤقتة. وبمرور الوقت، قد يتّخذ «الحشد الشعبي» حجمه الصحيح، وقد يتنازل عن بعض أسلحته الثقيلة أو كلّها، وقد يعيد انتشاره من الحدود السورية وغيرها من المناطق "الساخنة" في الأنحاء ذات الأغلبية السنّيّة في العراق، غير أنّ مدة تحقيق هذه المقترحات تتراوح بين خمس وعشر سنوات، وليست وشيكة الحدوث.

تجميد توسّع «الحشد الشعبي»

في المرحلة الانتقالية، تتمثّل الأولوية القصوى للمجتمع الدولي في تعزيز بعض التوجّهات البديهية الأكثر جدارة بالثناء الخاصة بالحكومة العراقية فيما يتعلق بـ «الحشد الشعبي»:

- أولاً، إن الحكومة العراقية محقّة في تجميد «هيئة الحشد الشعبي» ككيان وزاري فرعي لا يُخصص له تمثيل وزاري أو ميزانية دائمة. يجب أن يكون الحفاظ على هذا الوضع الراهن المهمة رقم واحد لجميع شركاء التحالف في العراق لكي يتمكّنوا من منع اتّخاذ المزيد من الخطوات التي لا رجعة فيها تقريباً.
- يجب ألا يتجاوز عدد القوات المسلحة المأذون بها رسميّاً في «الحشد الشعبي» العدد الحالي البالغ 135،000، ولا يجب أن تتجاوز ميزانيته 2.58 تريليون دينار عراقي (2.16 مليار دولار). يجب مقاومة التوسّع الجديد في القوى البشرية لـ «الحشد الشعبي» أو المهام الخاصة به، وهو الأمر بالنسبة لتحويل التمويل الحكومي لدعم الإنفاق على مشتريات «الحشد الشعبي» من خارج الميزانية. ومع نهاية العمليات القتالية الكبرى ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، من الواضح أنّ الدور العسكري لـ «الحشد الشعبي» لا يتوسّع، ولا يجب أن تتسع موارده. وكَوْن التحالف مانحاً رئيسياً للمساعدة الأمنية للعراق، فإنه في موقع جيّد للضغط من أجل ردع المزيد من التطوّر الموازي والمضاعَف للأجهزة الأمنية في العراق.
- ويشمل أحد التوجّهات البديهية السليمة التي أظهرتها الحكومة العراقية إحدى التعليمات الصادرة في 1 تموز/يوليو 2019 [القاضي] بإزالة مكاتب «الحشد الشعبي» من المُدُن، والذي يجب أن يشكّل الخطوة الرائدة لإخراج قوات «الحشد الشعبي» من جميع المناطق الحضرية، حيث يجب أن يكون لـ "جهاز الشرطة المحلّيّة" مكان الصدارة. ويشكّل الدعم المستمر من التحالف لوزارة الداخلية ولفروع "جهاز الشرطة المحلّيّة" التابع لها أفضل السبل للشركاء الدوليين للمساعدة في السيطرة على الأعمال الإجرامية التي تقوم بها عناصر «الحشد الشعبي» داخل المُدُن.

تقسيم المسؤولية بين القادة الرئيسيين

في عالم مثالي، سيؤدي مقتل المهندس إلى إطلاق عملية لإصلاح «الحشد الشعبي»، مما يشير إلى حقبة جديدة وتوزيع أكثر عدالة للأدوار الرئيسية داخل «هيئة الحشد الشعبي». لكن ستكون هناك منافسة على استبداله، وقد يكون هناك تركيز مفرط على السلطة على قائدٍ واحد مجدداً. إن العراق بحاجة إلى توزيع المسؤوليات الإدارية مثل تسجيل المقاتلين، وجدولة الرواتب، والتدقيق، والانضباط، والتدريب، والتجهيز، وتأمين القاعدة. ومن الضروري تحقيق التوازن مقابل القادة المدعومين من «الحرس الثوري الإيراني» من قبل نصيرٍ قويٍّ للإصلاح يتمتّع بدعم المؤسسة الدينية الشيعية في العراق وحمايتها.

إضفاء الطابع الدولي على عملية إصلاح قطاع الأمن

إنّ قادة العراق محقون في اعتبار أنّ تطبيع «الحشد الشعبي» سيستغرق من خمس إلى عشر سنوات، وخلال هذه الفترة سيعرّف عناصره المختلفة أنفسهم إذا ما كانوا قادرين على اتّخاذ الطابع الاحترافي والخضوع لسيطرة الدولة أم لا. وسيسعى معسكر المهندس وإيران إلى الهيمنة على أي عملية لإصلاح قطاع الأمن وإلى

صياغتها من أجل توطيد سلطتهما وتقليص أي جهود حقيقية لتخفيف قبضتهما على «الحشد الشعبي». وفي عام 2019، استُرشدت العملية الناشئة لإصلاح «الحشد الشعبي» في زمن رئيس الوزراء آنذاك عادل عبد المهدي، من قبل مدير مكتبه محمد الهاشمي (المعروف أيضاً باسم أبو جهاد)، الذي كان قريباً جداً من المهندس و«الحرس الثوري الإيراني». يجب ألا يستمر هذا التوجيه لعملية إصلاح «الحشد الشعبي» من قبل دولة جارة للعراق ومنافسة لها.

ونتيجة لذلك، من المهم جدّاً للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة المتعددة الجنسيات مثل "منظمة حلف شمال الأطلسي" و"الاتحاد الأوروبي"، لعب دور استباقي في قيادة عملية إصلاح قطاع الأمن مباشرةً مع مكتب رئيس الوزراء، ومكتب مستشار الأمن القومي، وجامعات الدفاع الوطني. ولا تحتاج الجهات الفاعلة الدولية في التحالف إلى تقديم مساعدتها مباشرةً لعملية إصلاح «الحشد الشعبي» فحسب، بل أيضاً لمواصلة الدفع قدماً لعمليات إصلاح قطاع الأمن الأخرى على صعيد قوات الأمن التقليدية. وهذا الجهد ضروري لأنه طالما تخضع الوزارات الأمنية العراقية الدائمة لمعايير متدنية من الاحتراف والاستقامة، فإن «الحشد الشعبي» سيحذو حذوها. وكلّما أصبحت قوّات الأمن العراقية أفضل تحسناً، كلّما سيتعيّن على «الحشد الشعبي» أن يكون أفضل تحسناً لتجنب المقارنات غير المواتية. وقد يُحدث ضغط الأقران والإلحاح الدولي المتواصل أثراً كبيراً في العراق. وكان رئيسا الوزراء السابقان، حيدر العبادي وخلفه عبد المهدي، كلاهما حساسين للانتقاد وتجاه الإظهار للشركاء الدوليين محدودية سيطرتهما بصورة واضحة للغاية، مما ساعد على تحفيز الجهود للسيطرة على قادة «الحشد الشعبي».

تطبيع الحشد

تحظى فكرة تطبيع «الحشد الشعبي» تدريجيّاً بدرجة عالية من القبول عبر النخبة السياسية العراقية. حتى أنّ أنصار «الحشد الشعبي» - مثل هادي العامري وأبو جهاد - يتجرّؤون على اعتبار أنه من الضروري وضع قيود على جميع القوات المسلحة العراقية. ويعرض قانون «الحشد الشعبي» ومجموعة متنامية من المراسيم الوزارية والأوامر الديوانية هذا التطلّع إلى تحقيق التكافؤ مع بقية قوات الأمن العراقية في الحقوق والامتيازات والواجبات والمسؤوليات الخاصة بأعضاء «الحشد الشعبي». وطالب مسؤولون من أعلى المستويات في المؤسسة الدينية بتنفيذ قانون «الحشد الشعبي» والمراسيم والأوامر الديوانية. ففي 13 أيلول/سبتمبر 2019، أصدر ممثّل لآية الله العظمى السيد علي السيستاني يُدعى حامد الخفاف، بياناً قويّاً نيابة عن الحوزة العلمية طالب الحكومة بتطبيق القانون.

إذا تم إطلاق برنامجٌ مدعومٌ دوليّاً لإصلاح قطاع الأمن كرزمة كاملة، فسيحمل معه أوجهاً إيجابية ملحوظة لأعضاء «الحشد الشعبي»، مثل التعليم العسكري المهني، وتحسين ظروف المعيشة والدعم المعيشي، وتحسين قابلية البقاء من خلال الدعم الطبي المنقذ الحياة، وتأمين معدّات أفضل، وتحسين التدريب. وفي المقابل، من الضروري أن يراعي أعضاء «الحشد الشعبي» التزاماتهم بشكلٍ أدقّ، كاستيفاء شروط الخدمة المتعلّقة بالعمر واللياقة البدنية، فضلاً عن الامتثال للقواعد والأنظمة المتعلقة بالإجازات، والزّيّ الرسمي وكشف الهويّة، والتحكّم بالأسلحة، والنشاط السياسي والاقتصادي. والأهم من ذلك، يجب على «الحشد الشعبي» أن يخضع للأوامر الوطنية الصادرة عن رئيس الوزراء، وعدم تجاوز سلطاته، ومراعاة حقوق الإنسان، والخضوع لقانون الانضباط والعدالة العسكري، والذي يشمل التحقيق في مقتل المتظاهرين العزل.

كيفية البدء بإصلاح قطاع الأمن

يتم تناول هذه القضايا في وثائق إطارية مثل قانون «الحشد الشعبي» و"الأمر الديواني رقم 85 لعام 2018"، و"الأمر الديواني رقم 237 لسنة 2019"، ولكن بشكلٍ غامض فقط. وتلمّح الرسالة من 28 تموز/يوليو 2019، الموجَّهة من فالح الفيّاض إلى رئيس الوزراء، إلى مجموعة أكثر تفصيلاً من الملحقات التنفيذية غير العلنية، مما يجعل من المستحيل رصد العناصر المفصَّلة لجهود التطبيع أو توجيهها أو دعمها. إن برنامج إصلاح قطاع الأمن المدعوم دوليّاً، والذي يشمل «الحشد الشعبي»، قد يمنح دعماً للعملية ولكن أيضاً زخماً وشفافيةً. وستكون مجالات التركيز الرئيسية على النحو التالي:

- **لا تُفاجئوا الشركاء الدوليين.** في الوقت الحاضر، عندما يتم إصدار وثيقة إصلاح جديدة متعلّقة بـ «الحشد الشعبي»، مثل "الأمر الديواني رقم 331"، يتعرف التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة على محتوياته للمرة الأولى في الوقت نفسه الذي تتعرف فيه وكالات الأنباء مثل "رويترز" وملايين الأشخاص الآخرين. ومع ذلك، يكون «الحرس الثوري الإيراني» قد راجعَ المسودّة قبل أيّامٍ أو أسابيع. وإذ يقدّم كلٌّ من التحالف الدولي و"الأمم المتحدة" و"الاتحاد الأوروبي" القدر الأكبر من التعاون الأمني المجّاني للعراق، تتمتّع هذه الجهات بكامل الحق في أن تتوقع من العراق تقديم مسودّة للتحالف عن تشريعات أو أوامر تنفيذية أو مراسيم جديدة من قبل مجلس الوزراء متعلّقة بـ «الحشد الشعبي»، لكي يتمكّن التحالف، على غرار إيران، من الإشارة إلى أي هواجس قد تؤثّر على التعاون الأمني.
- **إبدأوا بالجهود الشّكليّة.** تتضمن الخطوات الأولى تغيير الوسم الخارجي الخاص بـ «الحشد الشعبي»، وهي خطوات شكليّة إلى حدٍّ كبير مثل سحب [بعض] أسماء الوحدات ودمج مكاتب «الحشد الشعبي» وممتلكاته وتقليصها لتبلغ مجموعة محددة ومعتمدة من المواقع. وهذا النهج هو المحور الرئيسي في "الأمر الديواني رقم 237". وقد تساعد عملية دولية في وضع تفاصيل العملية ضمن إطارٍ أكثر شفافية.
- **مكّنوا نصير إصلاحٍ مدعومٍ من رئيس الوزراء العراقي والحوزة العلمية.** يمكن المساعدة في هذا الإعلان وهذه المرحلة من التدقيق تعيينُ نائب رئيس ثانٍ مفوّض لـ «الحشد الشعبي» ينتدبه رئيس الوزراء لتنفيذ برنامج الإصلاح الخاص بـ «الحشد الشعبي». ويجب أن يكون الشخص الذي تم اختياره "فوق النقد" بناءً على شعبيته وشجاعته وربما علاقته بالمؤسسة الدينية.
- **أضفوا الطابع الاحترافي على الوحدات التكتيكية في «الحشد الشعبي».** سيتضمن العمل الحقيقي لإصلاح قطاع الأمن تصميم نموذج تنظيم واحد للوحدات التكتيكية في «الحشد الشعبي»، ودمج وحدات كبيرة وصغيرة من «الحشد الشعبي» ضمن تشكيلات مشاة خفيفة، ودمج الأسلحة الثقيلة ضمن وحدات تمكينية لديها مستودعات تخزين مخصصة وآمنة. ونظراً لأن بعض وحدات «الحشد الشعبي» تُستَدعى للقيام بمهام على الخطوط الأمامية، ولأن برنامج إصلاح قطاع الأمن لن يتمتّع بالقدرة على إضفاء الطابع المهني على العديد من الوحدات في الوقت نفسه، فإن العملية المثالية ستكون إجراء اختبار مع وحدة تجريبية واحدة أو أكثر. يجب مراجعة خبرات التحالف - الإيجابية والسلبية - من جهد إنشاء "كتائب الحرس الإقليمي للبيشمركة " الموحَّدة وغير المقسَّمة.

تحديد الأدوار والمهام

لتأسيس برنامج الإصلاح الذي يمتد على عقودٍ من الزمن، سيكون من المهمّ تحديد الأدوار والمهام الدائمة الخاصة بـ «الحشد الشعبي» على مدى السنتين إلى الخمس سنوات القادمة. أمّا العملية الأوسع نطاقاً لإصلاح قطاع الأمن العراقي التي يجريها "الاتحاد الأوروبي" و "حلف شمال الأطلسي" والتحالف، فيجب أن تساعد العراق على التوصّل إلى استنتاجات بشأن البنية المستقبلية لقطاعه الأمني والدور المقابل لـ «الحشد الشعبي» وأعضائه. ويشكّل التركيز على الكفاءات والوظائف الأساسية الخاصة بـ «الحشد الشعبي» وأدواره ومهمّاته

طريقةً تتّسم بقدرٍ أقل من المواجهة لمقاربة مسألة إذا ما كانت «هيئة الحشد الشعبي» المستقلّة تضيف قيمة للعراق، أو أنها تكرر فقط جهود الوكالات الأخرى دون أي هدف.

ينبغي إجراء دراسة حول مفهوم نموذج قوّات الاحتياط وتنفيذه، مع كوادر دائمة واحتياطية قادرة على تعزيز عدد القوات المسلحة الخاصة بالأجهزة الأمنية ما قبل عام 2014 عند حشدها أثناء حالات الطوارئ الوطنية. وقد يكون هذا الخيار، غير المستساغ سياسيّاً في الوقت الحالي، أكثر قبولاً في غضون خمس إلى عشر سنوات. وبدلاً من ذلك، إذا تم التوصل إلى حجة مقنعة من أجل إنشاء قوة لحماية حرم/ضريح أو قوة وطنية موازية شبيهة بقوات "الباسيج" الإيرانية، يتم حشدها إما جزئياً أو كلياً في جميع الأوقات، فستظل هذه الفكرة جيّدة خلال عشر سنوات. ليست هناك حاجة إلى الإسراع في ترسيخ البنية الآن.

بالنسبة لتلك القوات المحلّيّة من «الحشد الشعبي» المستعدّة للخدمة فقط للدفاع عن مناطقها المحلّيّة، يبدو أن الخيارات تقتصر على الاندماج في القوات المحلية ما قبل عام 2014 (الشرطة المحلية وشرطة الطوارئ) أو ضمن سلك الخدمة المدنيّة أو شكل من أشكال الحرس الوطني على مستوى المحافظات شبيه بـ "كتائب الحرس الإقليمي للبيشمركة". ويمكن تطبيق بعض المفاهيم من مشروع «قانون الحرس الوطني» و «الحشد الشعبي» "الدفاعي". كما يمكن وينبغي إلحاق ما يصل إلى 30،000 عضو من أفراد «الحشد الشعبي» في المناطق المحررة ذات الغالبية السنّيّة في فروع "جهاز الشرطة المحلّيّة" وقوات الحدود والجيش.

إن أحد دوافع إبقاء «الحشد الشعبي» كقوات عسكرية موازية منفصلة هو أمن النظام. ومع ذلك، ففي حين قد تبرز بعض الشكوك لدى القادة الشيعة العراقيين حول إذا ما كان الجيش و"جهاز مكافحة الإرهاب" في العراق يلتزمان بنظام ما بعد عام 2003 الذي يقوده الشيعة، بدلاً من مجرد الالتزام بالحكومة الحاكمة، فلا يوجد نقصٍ في قوات الأمن في العراق لموازنة وردع بعضها البعض خلال الأزمات السياسية. من الضروري أن يُطمئن المجتمع الدولي القادة العراقيين بشكل أكثر صراحة بأنهم محميّون، وأنه لن يتم التسامح مع أي عمل سياسي من قبل قوات الأمن التقليدية، وأنهم ليسوا بحاجة إلى فيلق أمن جديد تابع للنظام على غرار «الحرس الثوري الإيراني». إن إساءة استغلال «الحشد الشعبي» لقتل المتظاهرين الشيعة في عاميْ 2019 -2020 يجب أن يشكّل جرس إنذارٍ للقادة العراقيين لاتخاذ الحيطة والحذر بشأن استخدامه كقوة قمع محلّيّة وفقاً للأسلوب الإيراني.

إن الحديثٌ عن إعادة الانتشار وتطوير مناطق على شكل مقاطعات، يجب أن ينبثق عن هذا النقاش حول الأدوار والمهام، بدلاً من أن يسبقه؛ وعلى أي حال، من غير المرجح إعادة الانتشار من المناطق "الساخنة" في العام القادم أو العامين القادميْن أو ربما حتى في الأعوام الثلاثة إلى الخمسة القادمة. ومن المنطقي أن تَتْبَع مبادرات نزع السلاح، التي تتطلّب على سبيل المثال التسليم الدائم لأنظمة الصواريخ والمدفعية والمدرَّعات، تحديد الأدوار والمهام. كما ستنبثق الترتيبات المحلية للقيادة والسيطرة عن التعريفات الذي تضعها الأجهزة الأمنية الرئيسية (مقابل الداعمة) في كل منطقة وموقع جغرافي للمهام.

«الحشد الشعبي» وإصلاح قطاع الأمن

بعد تلخيص واقع «الحشد الشعبي» بإيجاز في الوقت الحالي، سيتطرق هذا الفصل إلى ما يمكن وما يجب القيام به للحفاظ على الأوجه الإيجابية لقوات «الحشد الشعبي» مع تقليل سلبياتها.

واقع «الحشد الشعبي» اليوم

«الحشد الشعبي» هو منظّمة فتية وديناميكية وذات هيكلية تأسيسية جزئية. وهي غير متجانسة في تشكيلة فصائلها، ولكن حتى بعد وفاة المهندس، يبدو أنّ «الحشد الشعبي» قد أصبح يعتمد بشكلٍ مفرط على قادةٍ من فصيل واحد - «كتائب حزب الله» - وحلفائه المقربين. وفيما يلي عرضٌ للخصائص الأساسية التي يتميّز بها «الحشد الشعبي» اليوم.

مؤسسة تتمتّع بالحماية الذاتية

«الحشد الشعبي» هو حالياً منظّمة تتألف من 135,000 عنصرٍ على الورق، ولكن من المرجح أنها على وشك الاتجاه نحو [أن تصبح] قوة بشرية مفوّضة قوامها 160,000 عنصرٍ. وفي سياق الأسرة العراقية المؤلفة من ستة أفراد بالمعدل، تعني هذه الزيادة أنّ ما لا يقل عن 800,000 عراقي يعتمدون بشكلٍ مباشر على «الحشد الشعبي» كمصدر دخلٍ لربّ الأسرة، كما أن العديد من أفراد الأسرة الموسَّعة يعتمدون جزئياً أيضاً على الرواتب والمزايا المقدمة من قبل «الحشد الشعبي». وبسبب حركة دوران [المقاتلين في التنظيم]، خدمَ مئات الآلاف من العراقيين في «الحشد الشعبي» أو دعموا جهوده على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد تم الترويج لـ «الحشد الشعبي» بشكل كبير في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي منذ سقوط الموصل عام 2014، وهو راسخ في ذهن العراقيين كجزءٍ مهمٍّ من الانتصار على تنظيم «الدولة الإسلامية». وكل هذا يعني أنه من غير المرجح أن يتم تسريح «الحشد الشعبي» بالكامل - لأن نواة المجتمع العراقي والسياسيون والزعماء الدينيون العراقيون على حد سواء لا يريدون تفكيك هذه القوات في هذه المرحلة.

قدرة تأثير تفوق الإمكانيات

يفتقر «الحشد الشعبي» إلى التدريب والمعدات والشراكة الدولية المتاحة للجيش العراقي و"الشرطة الاتحادية" و"جهاز مكافحة الإرهاب". كما أنه يتلقى تمويلاً أقل بكثير من ذلك الذي تتلقّاه قوات الأمن التقليدية. على سبيل المثال، حصل «الحشد الشعبي» في عام 2019 على 9.2 في المائة من ميزانية الأمن، مقابل 26.7 في المائة لوزارة الدفاع و 51.8 في المائة لوزارة الداخلية. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من إعلان «الحشد الشعبي» عن وجود 135,000 عنصر مسجل - و 160,000 تحت السلاح - إلا إن القوات لا تتلقى سوى ثلث ميزانية وزارة الدفاع. ولكن رغم النواقص الحاليّة، أصبح «الحشد الشعبي» جهة فاعلة أمنيّة هائلة، لأنه - على عكس الوكالات الأخرى - يتم دعمه مباشرةً من قبل طبقة سياسية وشعبية شيعية متعاطفة، ومن كادر سياسي كبير في البرلمان، ومن جهات داعمة خارجية في إيران و «حزب الله» اللبناني. وفي حين يتمتع الجيش العراقي ببعض المزايا العسكرية -التقنية، فإن «الحشد الشعبي» هو قوةً سياسيةً -عسكريةً تتمتع بقدرة تأثير تفوق كثيراً إمكانياتها ومن المرجح أن تبحث عن المزيد من الموارد، لتتفوق على وزارة الدفاع.

الخضوع لهيمنة زمرة الراحل المهندس

من الملاحظات المبتذلة المتعلّقة بـ «الحشد الشعبي» هي أنه غير متجانس وغير موحّد. وعلى الرغم من أنّ هذا الشعور صحيحٌ إلى حدٍّ ما، إلا أنه أخفى واقع أنّ بنية «هيئة الحشد الشعبي» قد وفّرت آليّةً تَمَكّن من خلالها أبو مهدي المهندس وحلفاؤه من تعزيز سلطتهم بقوة. وعند احتساب مديريات الأركان والوحدات التمكينية في «هيئة الحشد الشعبي» في وقت وفاة المهندس، برز هذا الأخير على أنه اللاعب الوحيد الأقوى في الهيئة. وفي الشكل 7.1، يعطي التصنيف الترجيحي قيماً لكل دور قيادي رئيسي في «هيئة الحشد الشعبي» (باستثناء الألوية القتالية المرقمة) ويُنتِج مجموعاً إجمالياً لها، مما يؤكد هيمنة المهندس على الأدوار الأكثر أهمية في وقتَ وفاته.

FIGURE 7.1.
POWER DISTRIBUTION GRAPHS

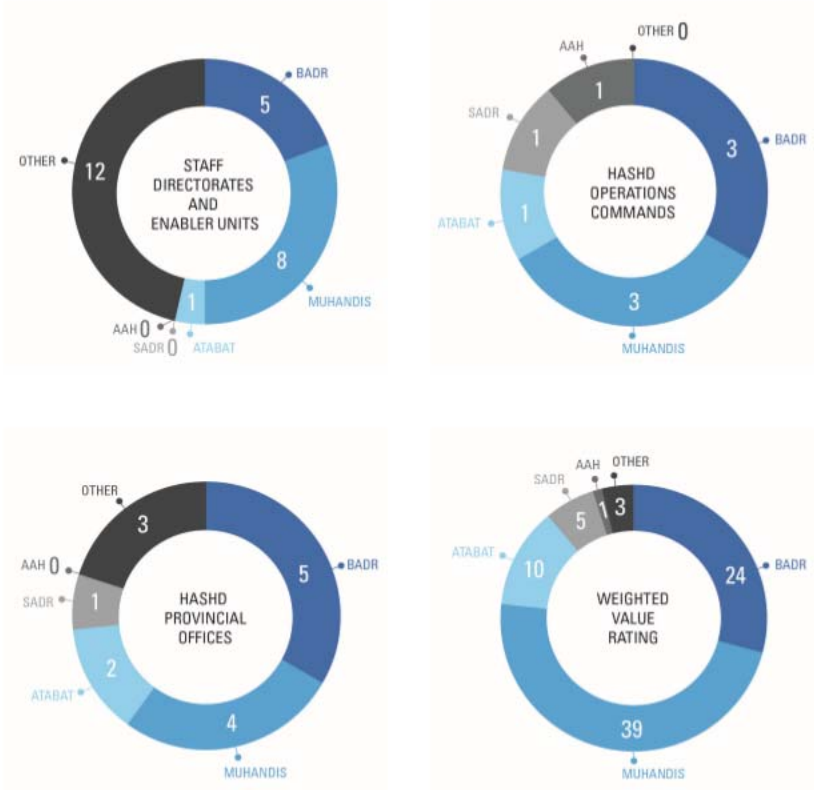

ملاحظة: الرسم البياني لتصنيف القيمة المرجّحة، يُحدد قيمةً لكل دور رئيسي في «الحشد الشعبي»، تتراوح بين 1 (القيمة الدنيا، الافتقار إلى الموارد) و5 (القيمة العليا، دور قوي). ثمّ يَحسب القيم الإجمالية وفقاً للفصائل. تجدر الملاحظة أيضاً أن "المهندس" [في الرسم البياني لـ "توزيع القوة"] يشير إلى قاعدة القوة التي بناها قائد «كتائب حزب الله» قبل مقتله في كانون الثاني/يناير 2020، والتي لم تعد متاحة للاستحواذ أو التفكيك.

وبالفعل، ربما قلّلت الرسوم البيانية من درجة نفوذ الراحل المهندس، لأنه لم يكن من الواضح ما إذا كان جميع المدراء المدرَجين ضمن فئة الـ "آخرين" هم خارج نطاق نفوذه. فقد سيطر المهندس والعناصر الحليفة له

على نيابة الرئاسة، و"مديرية الأمن المركزي"، وفرع الاستخبارات، و"مديرية الإدارة المركزية"، و"مديرية الشؤون الدينية" والوحدتين التمكينيتين الأكثر فاعلية - وحدة الصواريخ والوحدة المضادة للدروع. كما سيطر المهندس وحلفاؤه على أهم ثلاث قيادات لعمليات «الحشد الشعبي»: المحور الشمالي (كركوك)، نينوى، والأنبار.

ويوضح الشكل 7.2 القيمة المرجّحة الناتجة عن تقييم الألوية القتالية في «الحشد الشعبي» بين 1 (القيمة الدنيا) و3 (القيمة العليا)، بينما يتم الترجيح لحجم الوحدة وفصل ألوية «سرايا السلام» تحت تسمية 313، ثم تجميع القيم القتالية. ويوضح هذا الشكل هيمنة معسكر المهندس على الجزء الأكبر من القوة القتالية للألوية القتالية المرقمة من «الحشد الشعبي» في زمن وفاته في كانون الثاني/يناير 2020.

FIGURE 7.2.
WEIGHTED HASHD NUMBERED COMBAT VALUE

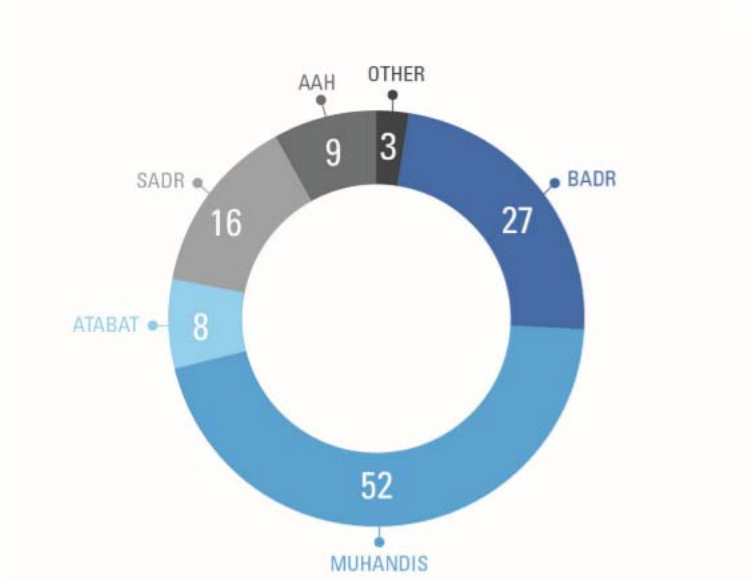

الاستعداد للمنافسة الشديدة مع الفصائل

في وقت مقتله، نجح المهندس في قمع قواعد القوة الأخرى داخل «الحشد الشعبي»، بينما كان يفكك أجزاءً من مدرسته الأم القديمة، أي «منظمة بدر». فقد هيمنَ المهندس على الأدوار الأكثر أهمية، في حين تمّ رشوة جميع الفصائل الأخرى في «الحشد الشعبي» بواسطة الحلى الرخيصة والفضلات. فعلى سبيل المثال، كانت «منظمة بدر» تحظى بعددٍ متساوٍ تقريباً من المراكز في المديريات والوحدات التمكينية التابعة لـ «هيئة الحشد الشعبي» لتلك التي تولّتها "نواة المهندس"، لكنها كانت في الغالب مناصب غير مهمة. وكان تمثيل «منظمة بدر» قويّاً أيضاً في المحافظات، ولكن غالباً ما كان يمارَس عبر مقرّات مكتبية تتّبع الخطّ الذي تحدده القيادة المركزية للمهندس في الهيئة. وفي العام الذي سبق مقتله، قام المهندس برشوة الفصائل الأخرى بواسطة المقاطعات الجغرافية، وهي: ديالى لـ «منظمة بدر»، التي كانت تديرها المنظمة قبل عام 2014؛ وقيادة

العمليات في الفرات الأوسط والنجف وكربلاء لمؤسسات العتبة للأضرحة. وسامراء للصدريين: وجزء صغير من جنوب صلاح الدين لـ «عصائب أهل الحق» - وهو الدور الوحيد لهذه الحركة في مؤسسة «الحشد الشعبي» بأكملها.

وأثناء كتابة هذه السطور، كانت "نواة المهندس" بأجمعها لقمة سائغة. ويشمل المتنافسون قواعد القوى الرئيسية في «منظمة بدر» - أي هادي العامري، وأبو علي البصري، وأبو منتظر الحسيني، ومحمد سالم الغبان، وقاسم الأعرجي - وأيضاً «كتائب حزب الله»، و«عصائب أهل الحق»، و«سرايا السلام»، وفصائل «الحشد الشعبي» الأصغر حجماً. وستتنافس عناصر «منظمة بدر» مع بعضها البعض ومع الجماعات الفاعلة الحديثة النعمة مثل «عصائب أهل الحق» لاستعادة السيطرة الأساسية على الميليشيات الشيعية التركمانية في شمال العراق من "نواة المهندس". وفي جوهرها، كانت "نواة المهندس" مركز ثقلٍ قويٍّ يتألّف من رجلٍ موثوقٍ وفعّالٍ (المهندس)، يدعمه اللاعب الأكثر ديناميكية في النظام الإيراني (قاسم سليماني). ولن تكون إعادة بناء هذا النوع من مركز الثقل عمليةً سهلةً أو سريعةً، وسرعان ما سيتحرّك أولئك الذين استاءوا من قوة المهندس لسحق قاعدته. والعامل الوحيد الذي قد يوحّد الجماعات الفاعلة من غير الصدريين هو التهديد بتسريح «الحشد الشعبي»، أو خفض ميزانيته، أو تنظيمه.

تأسيس جزئي، من دون أي أدوار أو مهام

إنّ الانطباع الأخير عن «الحشد الشعبي» اليوم هو أنّ المؤسسة ربما لا تزال مِطواعة. فحتى بعد مرور خمس سنوات على قيام «الحشد الشعبي»، لا تزال هيكلية تأسيسه جزئيةً فقط. فليس لديه كفاءات أو وظائف أساسية محددة، كما يفتقر إلى أدوار أو مهام محددة. ولا يشكّل حتى الآن وزارةً قائمةً بشكلٍ دائم، كما يتلقّى التمويل على أساس ميزانية تلو الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يحظى «الحشد الشعبي» بميزانية صغيرة جدّاً، ولا يملك عمليّاً أي بنية أساسية ثابتة، ولم يتّخذ أي قرارات شراء رئيسية. كما لم تتلقّ القوة أي تدريب وأي معدات تقريباً. ولم يرأس «الحشد الشعبي» سوى قائد واحد فعلي بحلول كانون الثاني/يناير 2020 - هو المهندس - ولا يُعرَف كيف يمكن أن تتطوّر المنظمة في ظل قيادة مختلفة. أمّا أبو علي البصري - وهو خَلَف محتمل بارز للمهندس - فليس لديه رؤيةً إيجابيةً لمستقبل «الحشد الشعبي»: فكل تعليقاته حتى الآن كانت دفاعية، هدفها تجميد الوضع الراهن والتشديد على الاستمرارية.

وجهات النظر المتداولة عن «الحشد الشعبي»

إلى جانب الواقع الذي يشكله «الحشد الشعبي»، تسري وجهات نظر مهمة داخل المجتمع الشيعي المهيمن بل المنقسم في العراق، وكذلك في أماكن أخرى.

وجهات النظر الشعبية في العراق الشيعي

كما أُشير سابقاً، يعتمد ما يقرب من مليون عراقي بشكل مباشر على «الحشد الشعبي» في معيشتهم. ويرتبط به مئات آلاف العراقيين الآخرين بشكلٍ غير مباشر ولكن شخصي، ويعتقد الملايين أنهم مدينون له بامتنان شديد. ورغم أن استطلاعات الرأي حول قضية حساسة مثل «الحشد الشعبي» ستعكس على الأرجح بعض الانحياز نحو الإيجابية، إلا أن الشعور الإيجابي الثابت والقوي تجاه «الحشد الشعبي» قائم رغم ذلك داخل العراق. ففي

الاستطلاعات التي أجراها "المعهد الديمقراطي الوطني" في تموز/يوليو 2019، أعرب المجيبون من جنوب العراق ذي الأغلبية الشيعية عمّا يلي:

- ثقة بنسبة 92 في المائة بوجوب توفير «الحشد الشعبي» لأمن الحدود
- ثقة بنسبة 85 في المائة بوجوب تولّي «الحشد الشعبي» أنشطة مكافحة الإرهاب
- ثقة بنسبة 88 في المائة بوجوب تولّيه حفظ النظام ضمن المجتمعات
- ثقة بنسبة 4 في المائة بوجوب ضبطه للاحتجاجات
- ثقة بنسبة 85 في المائة في قدرته على توفير الإغاثة في حالات الكوارث
- ثقة بنسبة 80 في المائة بوجوب تولّيه جهود إعادة الإعمار
- حتى ثقة بنسبة 65 في المائة بوجوب تولّيه مهمة "الشرطة الأخلاقية"

وعندما تم استطلاع رأيهم في عام 2017 حول مستقبل «الحشد الشعبي»، أعرب 40 في المائة من المجيبين من جنوب العراق الذي يغلب عليه الشيعة عن اعتقادهم بأن «الحشد الشعبي» يجب أن يبقى مجنداً ولا يتم إصلاحه، مقابل 15 في المائة فقط من السنة و 5 في المائة من الأكراد.

وعلى الرغم من هذه المواقف تجاه «الحشد الشعبي»، بدأ استطلاع الآراء يعكس القلق المتزايد بشأن بعض نواحي هذه الظاهرة. ففي نيسان/أبريل 2017، قال 42 بالمائة من المجيبين من جنوب العراق إنه يجب حلّ «الحشد الشعبي» وإعادة اندماجه في قوات الأمن. وفي عام 2018، بدأ عراقيّو الجنوب يعربون عن المزيد من المخاوف الأمنية بشأن أعمال قوات «الحشد الشعبي» في فترة ما بعد الحرب، إذ بلغت نسبتهم 22 في المائة من المجيبين في نيسان/أبريل وارتفعت إلى 34 في المائة بحلول آب/أغسطس. وعلى الرغم من أن الاستطلاعات في نيسان/أبريل 2019 أظهرت أنّ 8 بالمائة فقط من المستطلَعين من جنوب العراق لديهم نظرة سلبية قوية تجاه «الحشد الشعبي»، إلّا أن المزيد من المستطلَعين ينظرون بوضوح إلى الفصائل الفردية في «الحشد الشعبي» على أنها سلبية: 31 بالمائة لـ «سرايا السلام»، و37 بالمائة لـ «عصائب أهل الحق»، و42 بالمائة لـ «كتائب حزب الله». وعندما تظهر الاستطلاعات في عام 2020، قد تعكس مستوى جديداً من القلق بناءً على الدور البارز لـ «الحشد الشعبي» في قمع المتظاهرين الشيعة في بغداد وجنوب العراق. كما أن الجمهور قلق بسبب القضايا المتعلقة بـ «الحشد الشعبي» مثل التخزين غير الآمن لمخابئ الذخيرة داخل المدن أو خطر جر العراق إلى صراع إقليمي، على الرغم من أن الضربات الجوية الإسرائيلية الواضحة في العراق يمكن أن تصرف الانتباه عن سجل السلامة السيء لـ «الحشد الشعبي». وخارج مناطق المجتمعات الشيعية في جنوب العراق، كانت وجهات النظر عن «الحشد الشعبي» أكثر سلبية، خاصة بين الأكراد والسنة، من المناطق المحررة. وقد أظهر السنّة ثقة أكبر إلى حد ما في قوات «الحشد الشعبي» من محافظاتهم، والتي هي إما «قوات الحشد العشائري» أو المساعدين السنّة المحليين المرتبطين بالميليشيات الشيعية في الغالب.

وجهات نظر النُّخَب من التيّارات السائدة في العراق الشيعي

لدى القادة السياسيين والدينيين الشيعة في العراق نظرة معقّدة حول مستقبل «الحشد الشعبي». وكما قال أحد القادة البارزين لأحد كُتّاب هذا البحث، بأن «الحشد الشعبي» هو "وسيلة إنقاذ وموضع تحدٍّ". ويفضّل بعض القادة العراقيين بشدّة حلّ «الحشد الشعبي» فعليّاً من خلال دمج مقاتليه في قوات الأمن التقليدية. والمؤيّد الأكثر انفتاحاً لهذا الخيار هو مقتدى الصدر، ويبدو أن دافعه هو مزيجٌ من الواقعية (فيما يتعلق بالنمو العسكري لـ "نواة المهندس" في صفوف «الحشد الشعبي») والإيديولوجية (فيما يتعلق بتعزيز هياكل الدولة القائمة ونزع السلاح الجزئي للميليشيات ودمجها في أجهزة الدولة). كما يبدو أنّ المؤسسة الدينية الشيعية في النجف ووحدات

العتبة التابعة لها تفضّل الاندماج، معيدة إلى الأذهان إلى أن فتوى حزيران/يونيو 2014 دعت المتطوعين إلى الانضمام فقط إلى قوات الأمن القائمة. وقد أُضعفت هاتان القوتان الرئيسيتان المؤيدتان للاندماج بسبب الصعوبة السياسية في التعامل مع قضية تسريح «الحشد الشعبي»، فضلاً عن السلوك السياسي المتقلب للصدر ونفور المؤسسة الدينية من المخاطر، وكذلك انشقاق الحلفاء المحتملين في معسكرات العرب السنّة والأكراد المعتدلين.

أما الفصائل الرئيسية الأخرى ضمن القيادة السياسية الشيعية، فهي أقل ميلاً إلى القيام بأكثر من إصلاح طفيف لبنية «الحشد الشعبي». وقد ذكر أحد كبار القادة العراقيين ما يلي:

> مع استمرار تنظيم «الدولة الإسلامية» في القتال، من الصعب القول إنّ «الحشد الشعبي» لم يعُد ضرورياً. فـ «الحشد الشعبي» هو الآن الناس والمصالح المكتسبة والرواتب. هل «الحشد الشعبي» وفيٌّ للدولة العراقية ولا شيء سواها؟ كلا. لكنّ أقليةً فقط تُعتبَر سيّئة أو سيّئة إلى حد ما.

وفي هذا السياق، صرّح رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي علناً أنّ «الحشد الشعبي» هو "واقعٌ عظيمٌ لا يمكن تجاهله... سنعمل معاً لإيجاد موارد ماليّة من أجل دعمه... فالحفاظ على «الحشد الشعبي» هو أحد أعظم واجباتنا".

ومع ذلك، يرى القادة العراقيون أيضاً الحاجة إلى إجراء تغييرات على الإطار الهيكلي لـ «الحشد الشعبي» وربما لقيادته. ولم يكن رئيس الوزراء السابق عبد المهدي راضياً عن استمرار «الحشد الشعبي» في إذلال الحكومة بحوادث مثل هجمات الطائرات المسيّرة بدون طيّار التي شنّتها «كتائب حزب الله» في 14 أيار/مايو 2019 على السعودية، أو تهديدات المهندس في 26 آب/أغسطس 2019 باستهداف العناصر الأمريكيين في العراق. كما تدرك القيادة العراقية القلق المتزايد للمؤسسة الدينية من القيادة الحالية لـ «الحشد الشعبي». وأوضح قائدٌ عراقيٌّ آخر رفيع المستوى الموضوع كما يلي:

> «الحشد الشعبي» هو قضية سياسية عاطفية ولكن يتعيّن علينا إعادة التنظيم بعد الحرب. علينا التعاطي مع «الحشد الشعبي» بشكلٍ حسّاس. فأيٌّ من رئيس الوزراء والحوزة العلمية لا يريد أن يكون «الحشد الشعبي» خارجاً عن السيطرة. و[عادل عبد المهدي] حريصٌ على أن يعكس وجهة نظر الحوزة العلمية، والحوزة تريد إعادة تنظيم هذه القوة [«الحشد الشعبي»].

إيران و"محور المقاومة"

إنّ ما يسمى بمحور المقاومة - أي إيران و «حزب الله» اللبناني ونظام بشّار الأسد في سوريا والميليشيات والجهات المقاتلة المدعومة من إيران - يدعم إلى حدٍّ كبير ظاهرة «الحشد الشعبي». وهذا ليس مفاجئاً: فقد تم تأسيس قوات «الحشد الشعبي» من قبل المهندس، وهو أحد أقدم شركاء «الحرس الثوري الإسلامي الإيراني». وفي ظل سيطرة المهندس، استُخدم «الحشد الشعبي» كغطاء لتمويل جهازٍ متنامٍ من الميليشيات التي تميل إلى إيران، والتي يبلغ قوامها 60,000 عضوٍ في إطار رواتب الدولة العراقية، فضلاً عن تسهيل مجموعة من الإجراءات لدعم السياسة الخارجية الإيرانية. وطالما يهيمن قادةٌ مدعومون من إيران على «الحشد الشعبي»، سيتمكّن «الحرس الثوري الإيراني» من استخدام العراق كمسرح لاستعراض قوته بالطرق الآتية:

- تجنيد العراقيين ليكونوا كبش فداء في حملات «الحرس الثوري الإيراني»
- جمع الأموال للحروب الخارجية الإيرانية
- إطلاق صواريخ وطائرات بدون طيّار ضد دول المنطقة

- ضرب أهداف أمريكية ودولية أخرى داخل العراق
- أن يكون بمثابة طريق إمداد إلى دول المشرق
- تدريب مسلحين متشددين من الخليج العربي

بالإضافة إلى هذه الأسباب، يمكن القول إنّ الدعم المخلص الذي قدّمته إيران إلى «الحشد الشعبي» بقيادة المهندس كان قائماً على دافع آخر أكثر إثارةً للاهتمام. وكان ذلك إضعاف الجيش العراقي و"جهاز مكافحة الإرهاب" اللذيْن يتلقّيان تدريباً أمريكيّاً، وإنشاء ثقل موازن لهاتيْن القوّتيْن. فبعد الحرب العراقية - الإيرانية بين عاميْ 1980 و1988، لم تتوقّف إيران قط عن الخوف من إمكانية انقلاب العراق ضدها ذات يوم. وما يُضاعف هذا الخوف هو النفوذ الأمريكي المستمر على الجيش العراقي و"جهاز مكافحة الإرهاب". وخلال المقابلات التي أُجريت مع المؤلفين لدواعي هذه الدراسة، أدرك هؤلاء أنّ العديد من القادة الشيعة العراقيين يشاركون بوضوح هذه النظرة. فبعض الهيئات، مثل "جهاز المخابرات الوطني العراقي"، و"جهاز مكافحة الإرهاب"، والجيش العراقي، و«قوات الحشد العشائري»، وميليشيا "الصحوة" التي سبقتها، تُعتبر بمثابة تشكيلات أمريكية متعاطفة مع النظام السابق. ويتناقض قبول الولايات المتحدة لقوات "البيشمركة" مع رفضها لـ «الحشد الشعبي». وقد شرحَ أحد القادة العراقيين الرفيعي المستوى الوضع كما يلي:

> فشِلَ الجيش في عام 2014. جرّبنا ذلك. نحن بحاجة إلى نظام جديد يستخدم قوات من المعارضة القديمة. نحن بحاجة إلى شيءٍ أكثر شعبية. فالجيش مليء بالضباط البعثيين القدامى. ولا يمكن أن يشكّل الحلّ. فهو لا يكفي. ومَن سيحمي 'الدولة ما بعد عام 2003' إذا عاد حزب "البعث"؟ هل هو "جهاز مكافحة الإرهاب"؟ فهو لم يكن كافياً في عام 2014.

وبالتالي، فإن العديد من القادة الشيعة العراقيين يشاطرون المخاوف مع الإيرانيين: وتتمحور هذه على وجه التحديد حول كيفية الحفاظ على النظام الذي قاده الشيعة في العراق بعد عام 2003، والذي تفترض طهران أنه لن يشكّل أي خطر على إيران. ومن وجهة نظر العديد من القادة العراقيين، تتطلب هذه المهمة ازدواجية وإضافة طبقة من القوّات الثورية (الموالية للنظام الذي قاده الشيعة بعد عام 2003) إلى جانب قوات الأمن التقليدية (التي ستّتبع أوامر الدولة، مهما كانت هذه). وكما أشار المراقب العراقي المخضرم هشام الهاشمي، كان يُنظر إلى «الحشد الشعبي» الموالي للمهندس على أنه "نواة لحماية إنجازات المشروع [الشيعي] في العراق". ولا ينفر القادة الشيعة العراقيون بالضرورة من مفهوم «الحرس الثوري الإسلامي» للعراق، مما يشير إلى وجود اعتقاد واسع النطاق بأن التنوّع العرقي-الطائفي في البلاد هو تدقيق كاف ضد خطر إمكانية تقويض الدولة من قبل [جماعة] على غرار قوة الحرس هذه.

وجهات النظر الأمريكية والدولية الأخرى

كان لهيمنة المعسكر المؤيد لإيران داخل «الحشد الشعبي» تأثير قوي على وجهات نظر الحكومة الأمريكية. وكان دور الراحل المهندس و«كتائب حزب الله» مثيراً للفتنة لأنّ كلّاً من المهندس والجماعة مُدرَجٌ على لائحة الإرهاب الأمريكية؛ بالإضافة إلى ذلك، تآمر كلاهما بنشاط لقتل العشرات، إن لم يكن المئات، من الأمريكيين قبل عام 2011. ويشكّل هذا الدور نقطة مهمة يجب التركيز عليها، لأنها تحمل وعداً بأنّ وجهات نظر الولايات المتحدة حول «الحشد الشعبي» قد تتطوّر بشكلٍ ملحوظ إذا تولّى إدارة الهيئة شخصٌ لديه وجهات نظر وخلفية مختلفة عن آراء المهندس. كما تخشى الولايات المتحدة بشكلٍ خاص من تطوّر «الحشد الشعبي»، بسبب أوجه الشبه المشتركة بينه وبين بعض الكيانات الأخرى التي تجعل الحدود ضبابية بين الميليشيات والدولة، مثل «الحرس الثوري الإيراني» وقوات "الباسيج" و «حزب الله». وعلى الرغم من أن كل حالة فريدة في حد ذاتها،

إلّا أن إيران ولبنان على حد سواء تقدّم أمثلة على القوات العسكرية الموازية التي تفوقت بسرعة على قوات الأمن التقليدية، وتوسّعت لتَدخُلَ مجاليْ السياسة والاقتصاد، وأصبحت القوات المهيمنة ضمن بيئتها.

لدى التحالف الدولي الأوسع لهزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» - الذي يشمل الولايات المتحدة - مخاوف أيضاً بشأن «الحشد الشعبي»، وتعكس هذه الهواجس بشكلٍ أكبر مخاوف رئيس الوزراء العراقي والكتل السياسية الأخرى السائدة في العراق. فالتحالف يريد أن يكون العراق قادراً على تركيز موارده الماليّة والعتاديّة والبشريّة المحدودة على أولوياته الأمنية الرئيسية. ولا يشكّل إنشاء وكالة أمنيّة جديدة كـ «هيئة الحشد الشعبي» وتزويدها بالموارد، تطوّراً مرحَّباً به لأنه يعزز الازدواجية والتوازي بين الوظائف.

وتدعم "بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق" والتحالف، الذي يمثّل معظم دول "مجموعة العشرين" و "حلف شمال الأطلسي"، برنامجاً لإصلاح قطاع الأمن الذي سيزيد الاستقرار في العراق. ومثل هذا البرنامج سيضمن قيام كافة القوات المسلّحة العراقية، وخاصة «الحشد الشعبي»، بتقديم مساهمة صافية لإرساء الاستقرار في المناطق المحرَّرة، وعدم تسببها بالانتقاص أو تشتيت الانتباه. ويريد أعضاء التحالف، شأنهم شأن معظم المراقبين الدوليين الآخرين، أن يكون العراق سيادياً ومحايداً في نزاعات المنطقة لكي تتمكن البلاد من التعافي من ماضيها الكارثي. وبالتالي، فإن أعضاء التحالف ومعظم الجهات الدولية يدعمون شكلاً من أشكال العملية الإصلاحية لقطاع الأمن التي ستؤدي إلى أن يكون «الحشد الشعبي» أكثر انضباطاً ومساءلة؛ وأكثر احترافاً واندماجاً في العمليات العسكرية؛ ويتمتّع بمجموعة محددة من الكفاءات والوظائف والأدوار والمهام الأساسية.

التوصّل إلى توافق بشأن «الحشد الشعبي»

ستؤدي كافة وجهات النظر المعروضة حتى الآن إلى صياغة مستقبل «الحشد الشعبي» وتأثيره المتتالي على علاقات العراق الخارجية. وسواء شاءت الولايات المتحدة أم أبت، تُعتبر جميع الآراء مهمة وتشكّل جزءاً من حل توافقي محتمل للمخاطر التي يشكّلها «الحشد الشعبي» على استقرار العراق والمنطقة. وحتى أنّ هذه النظرات قد تقدّم فرصاً لتعزيز الدولة العراقية. وحالياً، في حين أن هناك انقسامات بين جميع الجهات الفاعلة المحلية والدولية الرئيسية حول الحقائق والتداعيات والخيارات الخاصة بـ «الحشد الشعبي»، إلّا أن بإمكان المعسكر الموالي لـ «الحرس الثوري الإيراني» القيام بأعمال شغب، وبالتالي تعزيز قوّته بوتيرة سريعة.

ولا يمكن تقليل المخاطر التي يطرحها المعسكر المهيمن الموالي لـ «الحرس الثوري الإيراني» إلا من خلال التوصّل إلى توافقٍ أكبر بين كافة الجهات الفاعلة الرئيسية. فالتوافق الأكبر قد يحرّك الحوزة العلمية التي تمقت المجازفة، ويدفعها لإصلاح «الحشد الشعبي» أو تسريحه جزئيّاً دون المخاطرة بحدوث سابقة تتمثّل في رفض سلطتها. وبالمثل، من الضروري التوصّل إلى إجماع أكبر لتحديد عملية يمكن من خلالها التخفيف تدريجيّاً من سلبيات ظاهرة «الحشد الشعبي» وإبراز إيجابياتها. وفي هذه المرحلة، لا يمكن فرض أي حل عن طريق الإملاءات أو من قبل المعسكرات الموالية لـ «الحرس الثوري» أو المعسكرات الإصلاحية أو غير الملتزمة، خاصة إذا كان يُنظر إلى أجندتها على أنها خاضعة لتأثير أجنبي.

وقد كشفت المقابلات التي أجريت مع كبار الشخصيات الحكومية والسياسية والعسكرية العراقية عن العديد من القضايا التي تُظهر مسبقاً مستوىً مرتفع أو متوسّط أو محدود من التوافق فيما يخص مستقبل «الحشد الشعبي».

القضايا التي تحظى بتوافق كبير

يتّفق معظم القادة العراقيين، والشرائح الشعبية على ما يبدو، على الجوانب التالية من عملية إصلاح «الحشد الشعبي»:

التسريح غير ممكن حالياً. هناك القليل من الدعم خارج المجتمع الكردي لتسريح «الحشد الشعبي»، وحتى القادة الأكراد لا يهلّلون للتسريح بسبب جهود إعادة بناء العلاقات مع إيران ومع الفصائل الشيعية في العراق. وبسبب اعتبارات الضم وتفكك الوحدة، يبقى المجتمع السنّي صامتاً بشأن قضية تسريح «الحشد الشعبي». وينظر القادة الشيعة وعامة الناس إلى التسريح باعتباره لائحة اتهام ضدّ «الحشد الشعبي»، خاصةً بعد وقتٍ قصيرٍ جدّاً من انتهاء العمليات القتالية الكبيرة. ويُنظر إلى الإفراج غير المنضبط عن أعداد كبيرة من المقاتلين العاطلين عن العمل في المجتمع على أنه حماقة. ولهذا السبب، فحتى مقتدى الصدر، الذي كان يدعو إلى إخراج القوات الأمريكية من العراق، أعطى قادة «الحشد الشعبي» علانية خياريْن في أواخر كانون الثاني/يناير 2020، وهما: إما تفكيك القوات وانضواؤها تحت الجيش أو الخضوع لقواعد حكومية أكثر صرامة.

الصفة الوزارية غير ضرورية في هذه المرحلة. على الطرف الآخر من الطيف المؤسسي، من الواضح أن معظم القادة العراقيين لا يتصوّرون في الوقت الراهن الارتقاء بـ «هيئة الحشد الشعبي» إلى المستوى الوزاري الكامل، مما يستلزم تخصيص ميزانية دائمة وممثّل مخصص لها على مستوى وزير.

التغيير التطوّري ضروري. توافق معظم الجهات الفاعلة على أنّ «الحشد الشعبي» لا يمكنه البقاء تماماً كما كان خلال فترة الحرب بين عامَي 2014 و2017، عندما كان يفتقر إلى التنظيم والانضباط. وتدرك كافة الجهات الفاعلة تقريباً أنّ عملية إصلاح «الحشد الشعبي» ستكون تدريجية وتمتدّ على فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات. وتُعتبَر هذه الفترة مرحلةً يمكن فيها فصل قادة «الحشد الشعبي» وأعضائه ضمن مجموعة ما، مما يمنح الأعضاء الكثير من الوقت والفرص لقبول قدر أكبر من السيطرة والانضباط الحكوميين، أو الانفصال عن شرعية قوات الأمن التابعة للدولة. حتى أنّ المتشددين في الحكومة الأمريكية بشأن النفوذ الإيراني يُدركون أنّ الجهات الفاعلة الخارجية قادرة على تسريع عملية إصلاح «الحشد الشعبي» إلى حدٍّ ما.

تواجُد «الحشد الشعبي» في المدن غير ضروري. يستخدم الأشخاص الذين جرت مقابلتهم وحتى قادة «الحشد الشعبي» بانتظام كلمة غير ضروري أو غير لازم لوصف وجود قوات «الحشد الشعبي» في المناطق الحضرية حيث تُعتبر قوات الشرطة ذات أولوية. وينظر العديد من القادة العراقيين إلى وجود «الحشد الشعبي» في المدن على أنه إشكالي بما يكفي لتشجيع السلوك السيّء والإجرام، وكذلك للتشهير بالسمعة الحسنة لـ «الحشد الشعبي»، حتى بين العراقيين من جنوب البلاد. وما سيزيد من حدّة هذه الحساسية هو دور «الحشد الشعبي» في قمع المحتجّين المدنيين الشيعة في بغداد والمدن الجنوبية.

على قادة «الحشد الشعبي» احترام القيادة الوطنية. يُدرك العراقيون على نطاقٍ واسع أنّ قادة «الحشد الشعبي»، كأبو مهدي المهندس، غالباً ما كانوا متهوّرين للغاية في التفاخر باستقلاليتهم الكبيرة - إلى حد عدم احترام الدولة وإحراج رئيس الوزراء. فالحوادث مثل هجمات الطائرات بدون طيّار، التي شنّتها «كتائب حزب الله» على السعودية في 14 أيار/مايو 2019، مهينة للغاية لكبار القادة العراقيين، الذين راهنوا على مصداقيتهم الشخصية في التأكيد للمجتمع الدولي على رغبة العراق في أن يصبح جهة فاعلة محايدة في الشرق الأوسط.

القضايا غير التوافقية

تشكّل القضايا التالية الجوانب الأكثر إثارة للجدل من العملية النظرية لإصلاح «الحشد الشعبي»؛ فهي تثير وجهات نظر قوية ومن المرجح أن تتطلب وقتاً أطول للتوصل إلى التوافق بشأنها:

لم يحن الوقت بعد لاستدعاء قوات «الحشد الشعبي» من ساحات المعارك الرئيسية. لا شك في أن قوات «الحشد الشعبي» تلعب دوراً في ملء مجموعة متنوعة من المسارح الفرعية في العراق، وخاصة في المناطق الريفية من شمال العراق وعلى الحدود السورية. ويعتقد بعض قادة «الحشد الشعبي» أنّ هذه القوات يجب أن تضطلع أيضاً بدور الحامية الدائمة في المناطق الاستراتيجية مثل تكريت، التي تشكّل معقل عائلة صدّام حسين، وسامراء. وهناك وجهات نظر مختلفة حول ما إذا كانت عمليات الانتشار المذكورة هنا يجب أن تصبح الوضع الطبيعي المستجدّ أو ما إذا كان يجب على الجيش العراقي والشرطة وقوات حرس الحدود العراقية استعادة هذه المهام. وفي كانون الثاني/يناير 2020، أشار أبو علي البصري إلى أنّ "«الحشد الشعبي» سيبقى في المناطق المحرّرة طالما لا تزال هناك بقايا من عصابات [تنظيم «الدولة الإسلامية»]".

مطلوب شفافية أكبر. إنّ وجوب إشراف الحكومة على «الحشد الشعبي» أمرٌ لا خلاف عليه؛ إلّا أنّ مسألة التنفيذ تواجه مقاومةً أكبر. فالتدقيق المستقل لعناصر «الحشد الشعبي»، والانتقال إلى الدفع الإلكتروني التام للقوات الخاضعة لرقابة مستقلة، وإجراء جرد لقواعد «الحشد الشعبي» وأسلحته ومعدّاته، كلّها قضايا خلافية عملياً. كما يجب على «الحشد الشعبي» أن يخضع لنظام أكثر شفافية من العدالة العسكرية، من خلال استقدام مفتّش عام مستقل من خارج الفصائل الرئيسية لـ «الحشد الشعبي».

يجب "تطبيع" «الحشد الشعبي». يرى العديد من أعضاء «الحشد الشعبي» أنّ ثقافته الفريدة تشكّل قوّةً ومنتَجاً ثانوياً حتمياً لـ "الحمض النووي" الخاص بقادته وفصائله، الذين ينبثق العديد منهم من الجماعات المسلّحة التي قاتلت الأمريكيين قبل عام 2011 وسافرت إلى سوريا منذ عام 2012. ومع ذلك، فإن الدعوات إلى "تطبيع" «الحشد الشعبي» - بحيث يصبح أكثر شبهاً بالقوات المسلّحة المحترفة من حيث مظهره وثقافته وانضباطه وكفاءاته - منتشرة على نطاق واسع، داخل «الحشد الشعبي» أو خارجه على حد سواء. ومثل هذه النداءات هي دعوة للمباشرة ببرنامجٍ يضفي الطابع الاحترافي على «الحشد الشعبي»، وسوف تُعتبر بعض أوجه هذا البرنامج، بما فيها الموارد والقدرات الإضافية، بمثابة مقايضات مرحَّب بها، حتّى من قِبَل قادة «الحشد الشعبي» الذين يقدّرون الثقافة المتميّزة لـ «الحشد».

يجب أن تبقى القوات المحلّية لـ «الحشد الشعبي» ضمن «الحشد». لربما من المنطقي اعتبار «قوات الحشد العشائري» مرشّحة سهلة للاندماج في القوات غير التابعة لـ «الحشد الشعبي» بالنظر إلى أنها تُدار بشكل منفصل إلى حد ما، وبسبب ارتباطها بوزارة الدفاع والتحالف أكثر من قوات «الحشد الشعبي» الأخرى، فضلاً عن نشرها جميعاً محليّاً في مناطق تجنيدها، مما يجعلها مصدراً محتملاً لعناصر "جهاز الشرطة المحلّيّة" ووحدات "شرطة الطوارئ". وينطبق ذلك أيضاً على القوات التركمانية واليزيدية المجنّدة محلّيّاً والتي تحمي مجتمعاتها الخاصة. ويجري الاعتراض على فصل هذه القوات لسببَين. أولاً، ستجرِّد هذه العملية «الحشد الشعبي» من بعض قوته، وهو ما يعارضه بيروقراطيّاً بعض قادة «هيئة الحشد الشعبي». وثانياً، إنّ حلّ «قوات الحشد العشائري»، و [القوات] اليزيدية، والميليشيات المحلّية الأخرى من شأنه أن يزيل معظم التمثيل السنّي والأقليات الصغيرة من «الحشد الشعبي»، مما يقلل من تمثيله ويجعله علانية قوة شيعية. وبالتالي، ترى معظم الجهات الفاعلة حاليّاً أن الوحدات المحلّية لـ «الحشد الشعبي» ستبقى في «الحشد».

قضايا خلافية

القضايا التالية هي أكثر الجوانب خلافيّة من عملية إصلاح «الحشد الشعبي»، وتُعتبَر حسّاسة للغاية أو يصعب معالجتها على الفور:

يجب تقليص حجم قوات «الحشد الشعبي». إلى جانب خيار فصل بعض قوات «الحشد الشعبي» بالكامل، كـ «قوات الحشد العشائري»، يقترح أحد الطروحات أن تقوم الدولة العراقية بـ "شراء" خدمة حوالي 30,000 عضو حالي من أعضاء «الحشد الشعبي»، على أن تجري هذه العملية بنفس الطريقة التي تقدّم فيها الدولة العراقية لموظّفيها الحكوميين خيار الدفع على مدى خمس سنوات إذا قبلوا الفصل الفوري من مناصبهم، مما يمنحهم مهلة فاصلة لإيجاد عمل في القطاع الخاص. وسيسمح هذا الترتيب بمغادرة الأفراد غير المؤهّلين من «الحشد الشعبي» بينما يبقى الأعضاء المؤهلين بشكل أفضل أو الأكثر التزاماً. وقد يؤدي الترتيب أيضاً إلى توزيع بعض الأعضاء البالغ عددهم حوالي 30,000 شخص، الذين يخدمون ولكن غير مسجّلين، على أدوار مدفوعة بينما يتم فصل الآخرين. وقد قوبِلت هذه الفكرة، مثَلَها مثل أي مخطط لإلغاء الوظائف في العراق، بالمعارضة، وبدلاً من ذلك يستمرّ «الحشد الشعبي» في الضغط لزيادة القوة المصرح بها لـ «الحشد» إلى 160,000 شخص، في محاولة لجعل جميع الأعضاء غير المسجّلين دائمين.

يجب سحب «الحشد الشعبي» إلى حاميات. إن إعادة نشر وحدات «الحشد الشعبي» في حاميات دائمة في نهاية المطاف هو موضوع يتكرر باستمرار عندما يناقش القادة العراقيون إصلاح «الحشد الشعبي». ويعطي جميع القادة تقريباً القائمة التالية من الحاميات كمواقع دائمة أو "ثابتة": سامراء؛ ديالى وطريق بغداد-كركوك؛ أحزمة بغداد الجنوبية؛ أحزمة بغداد الشمالية؛ وحدود كربلاء-الأنبار. وهذه مواقع منطقية تحتاج فيها المجتمعات الشيعية إلى الحماية ويتم فيها ترتيب قوات «الحشد الشعبي» كحاجز بين العراق الشيعي والعراق السنّي. ويفيد بعض القادة العراقيين أنه، على مدى بضع سنوات على الأقل، ستحتاج نينوى والأنبار إلى أن تكونا موقعَين "مؤقتَين" لتواجد «الحشد الشعبي». وبسبب الطبيعة المحلية لبعض وحدات «الحشد» (على سبيل المثال، «قوات الحشد العشائري» والوحدات السنية الأخرى، بالإضافة إلى التركمان واليزيديين والأقليات الصغيرة الأخرى)، ليس من المنطقي إعادة نشر الوحدات بعيداً عن مناطقها الأصلية. وكل هذه الشكوك تجعل القادة العراقيين يصفون الانسحاب إلى الحاميات بأنها عملية بطيئة ستستغرق خمس إلى عشر سنوات وستتطلب النظر فيها بشكلٍ مفصّل.

يجب سحب الأسلحة الثقيلة من «الحشد الشعبي». يعتقد المُصلِحون أنه يجب تجهيز «الحشد الشعبي» وتنظيمه وتدريبه كقوة مشاة خفيفة مزوّدة بالمركبات، تشبه إلى حدٍ ما مفهوم "الحرس الوطني" (الذي كان المفهوم الأصلي لـ "الشرطة الاتحادية العراقية") أو نموذج التحالف لـ "كتائب الحرس الإقليمي" الموحّدة في قوات الـ"بيشمركة". وقد يتطلب هذا النهج جرد أنواع معينة من الأسلحة، وربما سحبها إلى مستودعات تديرها الحكومة - على سبيل المثال، الذخائر المرتجلة المدفوعة بالصواريخ، وأنظمة المدفعية الصاروخية، والدبّابات، والمركبات المدرّعة المجنزرة، والمدافع المضادة للطائرات، والأسلحة المضادة للدبّابات. وسيعارض العديد من فصائل «الحشد الشعبي» المتحالفة مع المعسكر الموالي لـ «الحرس الثوري الإيراني» مثل هذه الإجراءات بشدة، وقد تُفضّل إمّا الاحتفاظ بأسلحتها الثقيلة في العراق وعدم الإعلان عنها أو تسليمها، أو تخزين أسلحتها الثقيلة مباشرة بالقرب من الحدود في سوريا أو إيران.

قيادة «الحشد الشعبي» بحاجة إلى تغيير. حتى قبل مقتل المهندس، أراد العديد من كبار القادة في العراق رؤيته مُبعد من منصبه المهيمن في «الحشد الشعبي»، ورؤية الكادر الأوسع نطاقاً في «كتائب حزب الله» مستثنى من الأدوار الرئيسية. وقد يتغير الكثير من الأمور في «الحشد الشعبي»، وفي العلاقات بين الحكومة العراقية و«الحشد»، وفي علاقات «الحشد الشعبي» مع المجتمع الدولي إذا تم إضعاف زمرة الراحل المهندس أكثر فأكثر. ومن الناحية العملية، سيُنظر إلى القيادة المستمرة للشخصيات الموالية لـ «الحرس الثوري الإيراني» على «الحشد الشعبي» بمثابة خط أحمر لإيران، وهو ما سيستعرضه «الحرس الثوري» بقوة وربما بشكل عنيف لحمايته. وبالتالي، فإن إعادة تنظيم قيادة «الحشد الشعبي» قد تتطلب قيادةً شجاعةً وقبولاً لمخاطر كبيرة، مما يعني أنّ مثل هذه العملية ستكون إما تدريجية أو لن تمضي قُدماً على الإطلاق.

يجب أن يدخل «الحشد الشعبي» الحياة الاقتصادية. يشكّك زعماء التيار الرئيسي من القادة الحكوميين والسياسيين والعسكريين إلى حدٍّ كبير في توسّع «الحشد الشعبي» إلى القطاعات غير الأمنيّة، والصناعات العسكرية، والأمن المخصخص. ومع ذلك، فإن العديد من قادة «الحشد الشعبي» الذين يفكّرون في نموذج «الحرس الثوري الإيراني» في إيران لا ينظرون إلى إعادة نشر عناصر «الحشد الشعبي» ومعدّاته في القطاعات المدنيّة في ضوء سلبي. وبسبب هاتيْن النظرتيْن المتباينتيْن، من المرجح أن يقوم «الحشد الشعبي» بالعديد من المغامرات السريعة والاختبارات التجريبية عند التوسّع لدخول مجال الأعمال المدنية والصناعة والأمن الخاص.

يجب أن يدخل «الحشد الشعبي» مجال السياسة والثقافة. ينصّ الدستور والقوانين والمراسيم الوزارية والأوامر الديوانية في العراق بوضوح على أنّ «الحشد الشعبي»، كمؤسسة وكأعضاء فرديين على حد سواء، يجب ألّا يعمل في المجال السياسي. ومع ذلك، فإن خلفية قيادة «الحشد الشعبي» والثقافة التأسيسية التي يقوم عليها جعلتاه منذ البداية كياناً سياسياً عسكرياً. ويتحدّث العديد من قادة «الحشد الشعبي» عن هذا التنظيم كظاهرة اجتماعية وسياسية وثقافية - حركة شبيهة بـ"الثورة الإسلامية" في إيران أو بـ"المقاومة الإسلامية" الخاصة بـ «حزب الله» اللبناني. ويضم «الحشد الشعبي» "مديرية الشؤون الدينية" التي تتولّى تلقين المواطنين العراقيين الفقه الديني وفق نموذج ولاية الفقيه الإيراني، وهذا غير دستوري في العراق الديمقراطي. ومن المؤكّد أنّ دور «الحشد الشعبي» في السياسة والثقافة ليس قضية محلولة.

أولويات إصلاح قطاع الأمن المتعلّقة بـ «الحشد الشعبي»

تشير الأقسام السابقة إلى أنّ الوقت غير مناسب قطعاً لاتباع مقاربات مفاجئة أو كاملة لتسريح «الحشد الشعبي» ونزع سلاحه وإعادة دمجه. وبمرور الوقت، يمكن ترشيد الموارد والأدوار المخصصة حاليّاً لـ «الحشد الشعبي» وإعادة توزيعها، ولكن على العراق أن يمرّ أوّلاً بعددٍ من المراحل الانتقالية. وفي النهاية، قد يبلغ «الحشد الشعبي» حجمه الصحيح، وقد يتنازل عن بعض أسلحته الثقيلة أو كلّها، وقد يعيد الانتشار من الحدود السوريّة وغيرها من المناطق الساخنة في أقسام العراق ذات الأغلبية السنّيّة، إلّا أنّ هذه المقترحات تستغرق بين خمس وعشر سنوات، وليست احتمالات وشيكة.

دعم جهود العراق الأوّليّة

حاليّاً، تتمثّل الأولوية الأولى للمجتمع الدولي في تعزيز الخطوات البديهية الجديرة بالثناء التي اتخذتها الحكومة العراقية بشأن «الحشد الشعبي». أولاً، الحكومة العراقية محقّة في تجميد «هيئة الحشد الشعبي»، وتركها ككيان

وزاري فرعي دون تمثيل وزاري مخصص أو ميزانية دائمة. يجب أن يكون الحفاظ على الوضع الراهن المهمة الأولى لكافة شركاء التحالف في العراق، في محاولة لمنع اتّخاذ خطوات أخرى لا رجعة فيها تقريباً. ولا يجوز أن تتجاوز العناصر الرسمية المسموحة في «الحشد الشعبي» العدد الحالي البالغ 135,000، كما لا يجوز أن تتجاوز ميزانيته المبلغ الحالي الذي يصل إلى 2.16 مليار دولار أمريكي (2.57 تريليون دينار). ويمكن الاستفادة من نقل ما يصل إلى 30,000 عنصر من القوات السنّيّة بأغلبها إلى "جهاز الشرطة المحلّيّة" وقوات حرس الحدود والجيش. يجب مقاومة التوسّع الجديد للعناصر أو المهام، وهو الأمر بالنسبة لتحويل التمويل الحكومي لدعم الإنفاق على مشتريات «الحشد الشعبي» من خارج الميزانية. ومع انتهاء العمليات القتالية الكبرى ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، من الواضح أنّ الدور العسكري لـ «الحشد الشعبي» لا يتوسّع، وبالمثل يجب التحقق من موارده.

وبما أن التحالف الدولي يضم جهات مانحة رئيسية تقدّم المساعدة الأمنية للعراق، فهو يتمتع بالمكانة اللازمة للضغط من أجل ردع المزيد من التطوّر الموازي والمضاعَف للأجهزة الأمنية في العراق. ويشمل أحد التوجيهات البديهية السليمة التي أظهرتها الحكومة العراقية التعليمات الصادرة في 1 تموز/يوليو 2019 لإزالة مكاتب «الحشد الشعبي» من المُدُن. ويجب أن تشكّل هذه التعليمات خطوة رائدة لإزالة قوات «الحشد الشعبي» من جميع المناطق الحضرية، حيث يجب أن يتمتع "جهاز الشرطة المحلّيّة" بالأولوية. ويشكّل الدعم المستمر من التحالف لوزارة الداخلية ولفروع "جهاز الشرطة المحلّيّة" التابع لها أفضل وسيلة للشركاء الدوليين للمساعدة في السيطرة على الجرائم التي يرتكبها عناصر «الحشد الشعبي» في المدن. وفي الوضع المثالي، سيشكّل مقتل المهندس انطلاقةً لعملية إصلاح «الحشد الشعبي»، التي ستسلّط الضوء على بدء حقبة جديدة وتحقيق المزيد من التوازن في توزيع الأدوار الرئيسية بين الفصائل داخل «هيئة الحشد الشعبي». والخطوة الأولى هي التركيز الدولي الحازم على القضية. وفي كل مرة يتجاوز فيها «الحشد الشعبي» صلاحيّته، ينبغي حثّ رئيس الوزراء على التصدّي له. وإذا كان من الممكن مشاركة الأدلّة بشأن الانتهاكات الجسيمة، مثل الهجمات غير المسموحة للطائرات بدون طيّار على السعودية في 14 أيار/مايو 2019، فيجب تقديم هذه الأدلة على الفور إلى رئيس الوزراء العراقي من أجل تعزيز مواقفه في النقاشات الداخلية.

يجب على شركاء التحالف تشجيع العراق على تعيين شخص قوي، مستقل، وغير مدعوم من «الحرس الثوري الإيراني» سواء كرئيس أركان «الحشد الشعبي» أو كرئيس «الحشد الشعبي» بموجب اللقبيْن الجديديْن في "الأمر الديواني رقم 331 لعام 2019". ويجب أن يكون رئيس الأركان ضابطاً عسكريّاً محترفاً، يُعيَّن في الحالة المثالية بدعمٍ من المؤسسة الدينية الشيعية. يجب على هذا الثقل الموازن للمعسكر الموالي لـ «الحرس الثوري الإيراني» - المناصر لإصلاح «الحشد الشعبي» - تولّي مسؤولية تنفيذ مخططات إصلاح «الحشد». ومع تذكّر التخويف السريع لنائب الرئيس الأخير محسن الكعبي، فقد يوافق المرء على أنه من الضروري أن يكون الشخص القادم شجاعاً وشعبيّاً و"فوق النقد" - كشخصية مقرّبة من آية الله العظمى السيّد علي السيستاني.

"تطبيع" «الحشد الشعبي» عبر إصلاح قطاع الأمن

إنّ قادة العراق محقّون في أن تطبيع «الحشد الشعبي» سيستغرق من خمس إلى عشر سنوات، وخلال هذه الفترة ستحدد عناصره المختلفة نفسها بنفسها إذا كانت قادرة على بلوغ الاحتراف والخضوع لسيطرة الدولة أم لا. وسيسعى المعسكر الموالي لـ «الحرس الثوري الإيراني» إلى الهيمنة على أي عملية لإصلاح قطاع الأمن وصياغتها بشكلٍ يعزز قوّته ويُقوّض أي جهود حقيقية ترمي إلى إضعاف قبضته على «الحشد الشعبي». وكان هذا النهج واضحاً في الإشراف على عملية الإصلاح الناشئة لـ «الحشد الشعبي» تحت قيادة محمّد الهاشمي -

شخصية تُعرَف بأبو جهاد - الذي كان حينئذٍ مدير مكتب رئيس الوزراء والمقرَّب جدّاً من الراحل المهندس وإيران. وبسبب مثل هذه المحاولات الرامية إلى الهيمنة على عملية إصلاح قطاع الأمن، من المهم جدّاً للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة متعددة الجنسيات مثل حلف "الناتو" و"الاتحاد الأوروبي"، أن يؤدّي دوراً استباقيّاً في قيادة عملية إصلاح قطاع الأمن بشكلٍ مباشر مع مكتب رئيس الوزراء، ومكتب مستشار الأمن القومي، وجامعات الدفاع الوطني. يجب ألّا يُترك «الحشد الشعبي» ليُصلح نفسه بنفسه، فهو مؤسسة أمنية تعاني من الاضطراب الشديد ومقلقة أيضاً.

ولا تحتاج الجهات الفاعلة الدولية في التحالف إلى تقديم مساعدتها مباشرةً إلى عملية إصلاح «الحشد الشعبي» فحسب، بل إلى الاستمرار في دفع عمليات إصلاح قطاع الأمن الأخرى قدماً على صعيد قوات الأمن التقليدية أيضاً. وطالما تبقى الوزارات الأمنية العراقية الدائمة ملتزمة بمستويات منخفضة من الاحتراف والاستقامة، سيحذو «الحشد الشعبي» حذوها. وكلّما تحسّنت قوّات الأمن العراقية، كلّما سيتعيّن على «الحشد الشعبي» أن يتحسّن لتجنب المقارنات غير المؤاتية. ويمكن أن يكون لضغوط الأقران والإلحاح الدولي المتواصل أثر كبير في العراق: فقد كان كلٌّ من رئيسيْ الوزراء المتعاقبيْن العبادي وعبد المهدي حسّاساً للنقد وتجاه إظهار سيطرته المحدودة واضحة للغاية في المحادثات مع الشركاء الدوليين. وقد وفّر ذلك حافزاً لإجراءات الحكومة العراقية.

في حديثٍ مع أحد الكتّاب، أظهر العامري فهماً دقيقاً جدّاً للقضايا العملية التي ستشكل عملية إصلاح قطاع الأمن لـ «الحشد الشعبي». وسبق أن باشر العامري بهذه العملية مرة واحدة من قبل، بطريقةٍ من الطرق. ففي الفترة 2003-2005، دمجَ أجزاءً من الجناح العسكري لـ «منظمة بدر» تحت قيادته - وبشكلٍ أساسي، فرقة مشاة خفيفة بَنتها إيران - في الجيش العراقي. وأُطلق على عملية المزج "دماجاً" - عملية مثيرة للخلاف أعادت دمج رجال الميليشيات ولكن فقط من خلال إدخالهم إلى القوات العسكرية إلى جانب جنود الأركان العراقيين الذين تدرّبوا في الكلّيّات، أو فوقهم في أغلب الأحيان. (وهذا بالضبط ما يدعو إليه الآن مجدداً، مساعد نائب رئيس «الحشد الشعبي»، أبو علي البصري، في عام 2020.)

وعلى الرغم من أنه قد يبدو أنه من الممكن استخدام عملية دِماج جديدة لجمع قوات «الحشد الشعبي» مع "قوات الأمن العراقية" النظامية، إلّا أن العامري أوضح أنّ الظروف مختلفة الآن. أولاً، لا تموّل الولايات المتحدة هذه العملية ولا تديرها ولا تطلبها، كما كان الحال في الفترة 2003-2005. ثانياً، حتى مع دمج رجال العصابات السابقين، كانت قوات «بدر» في حقبة عام 2003 أقرب إلى المعايير العسكرية العراقية ممّا عليه أعضاء «الحشد الشعبي» اليوم. وهكذا، أوضح العامري أنّ عملية الجمع السريعة "ستدمّر كلّاً من الجيش و «الحشد الشعبي»". والفرق الرئيسي هو ثقافي، وكان الشرح الذي قدّمه العامري على النحو التالي:

> "تختلف الطريقة التي يقاتل بها «الحشد الشعبي» عن طريقة القوات العسكرية. فإذا لم أَعِش مع جنودي، فلن يتّبعوا أوامري. ويعيش القادة والجنود معاً، ويأكلون معاً. ويختلف نظام الانضباط، بناءً على الأخوّة والروحانية". وخلص إلى أن الجمع لن يكون ممكناً إلّا "ربما بعد بضع سنوات من التدريب".

وتحظى فكرة تطبيع «الحشد الشعبي» تدريجيّاً بدرجة عالية من القبول عبر النخبة السياسية العراقية. حتى أنّ أنصار «الحشد»، مثل العامري وأبو جهاد، يتجرّؤون على اعتبار أنه من الضروري فرض قيود على جميع القوات المسلّحة في العراق. ويعرض قانون «الحشد الشعبي» والمجموعة المتنامية من المراسيم الوزارية والأوامر الديوانية هذا التطلّع إلى تحقيق التكافؤ مع باقي قوات الأمن العراقية في حقوق أعضاء «الحشد الشعبي» وامتيازاتهم، وكذلك واجباتهم ومسؤولياتهم. وقد طُلب تنفيذ قانون «الحشد الشعبي» والمراسيم والأوامر الديوانية من أعلى الرتب في المؤسسة الدينية. وفي 13 أيلول/سبتمبر 2019، أصدر حامد الخفاف،

أحد ممثّلي آية الله العظمى السيد علي السيستاني، بياناً شديد اللهجة نيابة عن الحوزة العلمية طالب فيه الحكومة بتطبيق القانون. وإذا أُطلِقت عملية مدعومة دوليّاً لإصلاح قطاع الأمن كحزمة كاملة، فستحمل معها أوجهاً إيجابية ملحوظة لأعضاء «الحشد الشعبي»، مثل التعليم العسكري المهني، وظروف المعيشة المُحسّنة، والدعم المعيشي، وتحسين قابلية البقاء من خلال الدعم الطبي المنقذ للحياة، وتأمين معدّات أفضل، وتحسين التدريب. وفي المقابل، من الضروري أن يراعي أعضاء «الحشد الشعبي» التزاماتهم بشكلٍ أدقّ، بما في ذلك استيفاء شروط الخدمة المتعلّقة بالعمر واللياقة البدنية، فضلاً عن الالتزام بالقواعد والأنظمة المرتبطة بالإجازات، والزّيّ الرسمي وكشف الهويّة، والتحكّم بالأسلحة، والنشاط السياسي والاقتصادي. والأهم من ذلك، يجب على أعضاء «الحشد الشعبي» أن يخضعوا للأوامر الوطنية الصادرة عن رئيس الوزراء، وأن لا يتجاوزوا صلاحياتهم، وأن يراعوا حقوق الإنسان، وأن يخضعوا للقانون العسكري المتعلّق بالانضباط والعدالة.

وتم التطرق إلى هذه القضايا في وثائق إطارية مثل قانون «الحشد الشعبي» و"الأمر الديواني رقم 85 لعام 2018"، و"الأمر الديواني رقم 237 لعام 2019"، ولكن بشكلٍ غامض فقط. وتلمّح الرسالة من 28 تموز/يوليو 2019، الموجَّهة من الفيّاض إلى رئيس الوزراء، إلى مجموعة أكثر تفصيلاً من ملاحق التنفيذ غير العلنية، مما يجعل من المستحيل رصد العناصر المفصَّلة لجهود التطبيع أو توجيهها أو دعمها. ومن شأن إصلاح قطاع الأمن المدعوم دوليّاً والذي يشمل «الحشد الشعبي»، أن يعطي دعماً للعملية ولكن أيضاً زخماً وشفافيةً. وستنصبّ مجالات التركيز الرئيسية على ما يلي:

تجنّب المفاجآت. في الوقت الحاضر، عندما يتم إصدار وثيقة إصلاح جديدة متعلّقة بـ «الحشد الشعبي»، مثل "الأمر الديواني رقم 331"، يتعرّف التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة على مضمونها للمرة الأولى في الوقت نفسه مع وكالة "رويترز" وملايين الأشخاص الآخرين. ومع ذلك، فإن «الحرس الثوري الإيراني»، وهو جهة فاعلة خارجية أخرى، يكون قد راجعَ المسودّة قبل أيّامٍ أو أسابيع. وإذ يقدّم التحالف بقيادة الولايات المتحدة القدر الأكبر من التعاون الأمني المجّاني للعراق، فإنه يتمتّع بكامل الحق في توقُّع قيام العراق بتوفير مسودّة للتحالف عن أي مشروع قانون، أو أمر تنفيذي، أو مرسوم وزاري جديد متعلّق بـ «الحشد الشعبي»، بحيث يتمكّن التحالف، شأنه شأن إيران، من الإشارة إلى أي مخاوف قد تؤثّر على التعاون الأمني.

البدء بالجهود الشّكليّة. تتضمن الخطوات الأولى، الشّكليّة إلى حدٍّ كبير، تغيير الوسم الخارجي الخاص بـ «الحشد الشعبي». وتشمل هذه الخطوات سحب بعض أسماء الوحدات، فضلاً عن دمج مكاتب «الحشد الشعبي» وممتلكاته وتقليصها لتبلغ مجموعة محددة ومقبولة من المواقع؛ وهذا هو المحور الأساسي في "الأمر الديواني رقم 237". وقد يساعد برنامجٌ دوليٌّ في وضع تفاصيل عملية الإصلاح ضمن إطارٍ أكثر شفافية.

تمكين مناصر للإصلاحٍ مدعوم من قبل رئيس الوزراء والحوزة العلمية. يمكن مساعدة مرحلة الإعلان والتدقيق هذه من خلال تعيين نائب رئيس ثانٍ مفوّض لـ «الحشد الشعبي» ينتدبه رئيس الوزراء لتنفيذ برنامج إصلاح «الحشد الشعبي». وكما أُشير سابقاً، يجب على الشخص المختار للوظيفة أن يكون "فوق النقد" نتيجة شعبيته وشجاعته وربما ارتباطه بالمؤسسة الدينية.

إضفاء الطابع الاحترافي على الوحدات التكتيكية في «الحشد الشعبي». سيتضمن العمل الحقيقي لإصلاح قطاع الأمن تصميم نمط تنظيم وحيد للوحدات التكتيكية في «الحشد الشعبي»؛ ودمج وحدات كبيرة وصغيرة من «الحشد الشعبي» ضمن النموذج الجديد، وتشكيلات المشاة الخفيفة؛ ودمج الأسلحة الثقيلة ضمن وحدات التمكين التي لديها مستودعات تخزين مخصصة وآمنة. ونظراً لأن بعض وحدات «الحشد الشعبي» تُستَدعى للقيام بالواجبات على الخطوط الأمامية، وبما أنّ برنامج إصلاح قطاع الأمن لن يتمتّع بالقدرة على إضفاء

الطابع المهني على العديد من الوحدات في الوقت نفسه، فستشمل العملية المثالية إجراء اختبار مع وحدة تجريبية واحدة أو أكثر. يجب مراجعة خبرات التحالف، الإيجابية منها والسلبية، الناشئة من محاولة إنشاء "كتائب الحرس الإقليمي للبيشمركة" الموحَّدة وغير المقسَّمة إلى فصائل.

إنّ إصلاح قطاع الأمن المدعوم دوليّاً، والذي يعمل على إضفاء الطابع الاحترافي لتوحيد القوة، ضروريٌّ للحماية من المعسكر الذي تدعمه إيران ضمن «الحشد الشعبي». ففي 2018-2019، كان أبو جهاد الصائغ والمفاوض الأساسي لعملية إصلاح «الحشد الشعبي»، الذي لم يؤدّ تعيينه في هذا الدور إلى توجيه الرسالة الصحيحة، لأن الأمر بدا وكأنه يجري تفضيل النفوذ الإيراني على جهود إصلاح قطاع الأمن. إن أفضل سبيل لتنظيم تقديم مثل هذه المساعدة الخاصة بإصلاح قطاع الأمن ووضع شروط هذه المساعدة إلى الحكومة العراقية هو من خلال ربط الدعم السياسي والمادي الدولي بتعيين نصير الإصلاح الحيادي المذكور أعلاه والمدعوم من رئيس الوزراء العراقي والحوزة العلمية، بالإضافة إلى عملية إصلاح أكثر شفافية.

تحديد الأدوار والمهام

لتعريف برنامج إصلاح قطاع الأمن الممتدّ على عقودٍ من الزمن، سيكون من المهمّ تحديد الأدوار والمهام الدائمة الخاصة بـ «الحشد الشعبي» على مدى السنتين أو الخمس سنوات القادمة. أمّا العملية الأوسع نطاقاً لإصلاح قطاع الأمن العراقي التي يجريها "الاتحاد الأوروبي" وحلف "الناتو" والتحالف، فيجب أن تساعد العراق على التوصّل إلى استنتاجات بشأن البنية المستقبلية لقطاعه الأمني، وبالتالي بشأن دور «الحشد الشعبي» وأعضائه في ذلك القطاع. ويشكّل التركيز على الكفاءات والوظائف الأساسية الخاصة بـ «الحشد الشعبي»، فضلاً عن أدواره ومهامه، طريقةً تتّسم بقدرٍ أقل من المواجهة للتعامل مع مسألة ما إذا ما كانت «هيئة الحشد الشعبي» المستقلّة تضيف قيمة للعراق، أو أنها مجرد تُكرّر جهود الوكالات الأخرى دون أي غاية. وسيؤدي هذا النهج إلى تمهيد الطريق لصنع السياسات العراقية حول إذا ما كان «الحشد الشعبي» سيستمرّ في شكله الحالي قبل نهاية الإطار الزمني المتوخى لعملية إصلاح «الحشد الشعبي» الممتد من خمس إلى عشر سنوات. إن اتخاذ القرارات الكبرى بشأن «الحشد الشعبي» على مدى خمس إلى عشر سنوات أفضل بكثير من القيام بذلك في العام أو العامين المقبلين أو حتى في السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، عندما ستبقى المواقف تجاه «الحشد الشعبي» غير ناضجة وعاطفية على الأرجح، وعندما ستبقى التوترات الإسرائيلية-العراقية والأمريكية-الإيرانية مرتفعة على الأرجح.

ومن المرجح أن يتم إخراج الجيش العراقي تدريجيّاً من المناطق الحضرية وإعادة تركيزه على الدفاع الوطني وأمن الحدود ومكافحة التمرد الريفي في أسوأ المناطق الساخنة. ومن المرجح أن تعيد "الشرطة الاتحادية" و"شرطة الطوارئ"، في الوقت المناسب، التركيز على مكافحة التمرد في المناطق الريفية وتوفير الدعم الاحتياطي لفروع "جهاز الشرطة المحلّيّة الحضريّة". ولدى "جهاز مكافحة الإرهاب" مجموعة واضحة من الأدوار والمهام، كذلك بالنسبة إلى "مديرية قوات الحدود" و"مديرية حماية المنشآت" و"شرطة النفط". وتحمي فرقة من القوات الخاصة مركز الحكومة.

إنّ أدوار قوات الأمن التقليدية ومهامها ما قبل عام 2014 واضحة إلى حد معقول ولا تترك أي ثغرات تتطلّب قوّةً جديدةً قوامها 160,000 شخص. وبالتالي، ينبغي إجراء دراسة حول مفهوم نموذج قوّات الاحتياط وتنفيذه، مع كوادر دائمة وأخرى احتياطية قادرة على زيادة العناصر الخاصة بالأجهزة الأمنية ما قبل عام 2014 عند حشدها أثناء حالات الطوارئ الوطنية. وقد يلقى هذا الخيار، على الرغم من أنه غير مستساغ سياسيّاً في الوقت الحالي، قبولاً أكبر في غضون خمس إلى عشر سنوات. وبدلاً من ذلك، إذا تم التوصل إلى وجهة نظر مقنعة

من أجل إنشاء قوة لحماية الحرم أو قوة وطنية موازية شبيهة بقوات "الباسيج" الإيرانية، والتي يتم حشدها جزئيّاً أو كلياً في جميع الأوقات، ستكون هذه الفكرة جيّدة خلال عشر سنوات. فليست هناك حاجة إلى الإسراع.

وبالنسبة لتلك القوات المحلّيّة من «الحشد الشعبي» المستعدّة للخدمة دفاعاً عن مناطقها المحلّيّة فقط، يبدو أن الخيارات تقتصر على الدمج ضمن القوات المحلية ما قبل عام 2014 (أي "الشرطة المحلية" و "شرطة الطوارئ")، أو ضمن سلك خدمة مدنيّة، أو نوع من حرس وطني على مستوى المحافظات شبيه بـ"كتائب الحرس الإقليمي للبيشمركة". وقد يتم تطبيق بعض المفاهيم من مشروع "قانون الحرس الوطني" و«الحشد الشعبي» "الدفاعي".

وأحد دوافع الاحتفاظ بقوات عسكرية موازية منفصلة هو أمن النظام. وعلى الرغم من إمكانية بروز بعض الشكوك لدى القادة الشيعة العراقيين حول ما إذا كانت القوات ملتزمة بالنظام الذي قاده الشيعة بعد عام 2003، بدلاً من مجرد الالتزام بالحكومة الحاكمة، إلّا أنه لا يوجد نقصٍ في قوات الأمن في العراق لتعويض وردع بعضها البعض خلال الأزمات السياسية. يجب على المجتمع الدولي طمأنة القادة العراقيين بصراحة أكبر بأنهم محميون، وأنه لن يتم التسامح مع أي عمل سياسي من قبل قوات الأمن التقليدية، وأن القادة لا يحتاجون إلى فيلق أمني جديد للنظام على غرار «الحرس الثوري الإيراني». ويبدو أنّ جنون ارتياب النُّخَب من التآمر الغربي بلغَ ذروته في إطار الاحتجاجات المناهضة للحكومة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، إلا أنّ هذه المرحلة مليئة بالتحذيرات لـ «الحشد الشعبي» حول العمل كآليّة أمنيّة للحكومات العراقية غير الشعبية.

إن مناقشة إعادة الانتشار وتطوير مناطق الحاميات على شكل مقاطعات يجب أن تنبثق عن هذا النقاش حول الأدوار والمهام، بدلاً من أن تسبقه. وعلى أي حال، من غير المرجح إعادة الانتشار من المناطق الساخنة في الفترة القادمة المتراوحة بين سنة وخمس سنوات. على سبيل المثال، من المنطقي أيضاً أن تتّبع مبادراتُ نزع السلاح التي تتطلّب التسليم الدائم لأنظمة الصواريخ والمدفعية والأنظمة المدرَّعة، تحديد الأدوار والمهام. كما أن الترتيبات المحلية للقيادة والسيطرة ستنبثق عن التحديدات الذي تضعها الوكالات الأمنية الرائدة - وليس الداعمة - في كل منطقة وموقع جغرافي للمهام.

مايكل نايتس هو زميل أقدم في معهد واشنطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج العربي. وقد عمل بشكل مكثف في العراق منذ عام 2003، بما في ذلك فترات ملحقاً بقوات الأمن العراقية وعمل على مقربة من الميليشيات. حاصل على شهادة الدكتوراه من قسم دراسات الحرب، "كينغس كوليج لندن".

حمدي مالك هو محلل لشؤون الشرق الأوسط في "تلفزيون إيران الدولي" ومقره في لندن حيث يركز بحثه على تحوّل الميليشيات الشيعية في العراق. وتم نشر كتاباته من قبل وسائل إعلام بما فيها "المونيتور" و"مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي".

أيمن جواد التميمي هو محلل مستقل ومرشح لنيل شهادة الدكتوراه من "جامعة سوانسي" في ويلز، وقد تم الاستشهاد بأفكاره ورؤاه حول تنظيم «الدولة الإسلامية» والعراق وسوريا في العديد من المنافذ الإعلامية، بما فيها "نيويورك تايمز" و "واشنطن بوست" و "أسوشيتد برس".